E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/2012/IG.1/CRP.8
27 November 2012
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة العاشرة
القاهرة، 30-31 كانون الثاني/يناير 2013

الاستخدام الفعال للإحصاءات في وضع السياسات المستندة إلى الأدلة: إطار مفاهيمي مقترح

موجز

أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دراسة حول الإطار المفاهيمي لتعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة، وذلك في إطار تنفيذ "مشروع تعزيز القدرات الإحصائية وقدرات ما بين المؤسسات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة" الممول من حساب التنمية للأمم المتحدة.

هذه الوثيقة إطاراً مفاهيمياً لتعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة في كافة مراحل صياغتها ورصد تنفيذها وتقييمه. وهي محاولة تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية تساعد الخبراء والمختصين في تحديد وإعداد وتوثيق الممارسات الجيدة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات والدعوة إلى استخدامها بهدف تشجيع التعلم الذاتي وتبادل المعرفة، فضلاً عن المساهمة في بناء قاعدة معلومات معرفية عن الممارسات الناجحة يتوفر فيها العديد من الدروس التي يمكن استخدامها في مواجهة مشكلات مشابهة. ويؤكد الإطار على أن اتخاذ القرارات السليمة لا بد أن يعتمد على بيانات تُجمع وتُحلل وتُنشر وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ومعايير جودة البيانات الدولية.

واللجنة مدعوة إلى إعطاء رأيها في الدراسة. وهي مدعوة أيضاً إلى البحث والتصديق على مجموعة من التوصيات حول تطوير واستدامة الإطار بشكل دوري وعقد ورش عمل للمتابعة وتوثيق الممارسات الجيدة وعقد دورات تدريبية لرفع كفاءة مستخدمي ومنتجي البيانات في الاستخدام الفعال للإحصاءات في السياسات العامة.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وخلاصة جهود متضافرة ونتاج مراجعة الأقران وورشة العمل الإقليمية حول الاستخدام الفعال للإحصاءات في السياسات التي عقدت في عمّان، خلال الفترة 26-28 أيلول/سبتمبر 2012، الخاصة بمناقشة الإطار المفاهيمي والتجارب الوطنية في تطبيق هذا الإطار، وهي ليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

الصفحة

مقدمة 4

الفصل

أولاً- الإطار المفاهيمي 6

ألف- الهدف 6
باء- مزايا التوثيق 6
جيم- أهمية البيانات الإحصائية 7

ثانياً- ما هي السياسات المستندة إلى الأدلة؟ 8

ألف- تعريف السياسات المستندة إلى الأدلة 8
باء- مزايا استخدام الأدلة 8
جيم- السياسات والأدلة 9

ثالثاً- القضايا ذات الأولوية بشأن الاستخدام الفعال للإحصاءات 11

ألف- مكونات بناء القدرات الإحصائية المؤسسية 11
باء- عملية صنع السياسات 12
جيم- حوكمة السياسات 14
دال- اتساق وتكامل السياسات 16
هاء- العملية الإحصائية في السياسات 18

رابعاً- السياسات والبحوث واتخاذ القرار 23

ألف- البحوث 23
باء- إطار تحليل اتخاذ القرار 24

خامساً- السياسات ومفهوم الرصد والتقييم 25

ألف- الرصد 25
باء- التقييم 25
جيم- الرصد والتقييم المعتمد على النتائج 26
دال- تصميم وبناء وتشغيل نظام للرصد والتقييم قائم على النتيجة 27

المحتويات (تابع)

الصفحة

سادساً- السياسات التنموية والأهداف الإنمائية للألفية 30

ألف- الأهداف الإنمائية للألفية 30
باء- بناء القدرات 31

سابعاً- التوعية بأهمية البيانات الإحصائية 34

ألف- التوعية 34
باء- محركات التغيير 34
جيم- كيفية تطوير خطة استراتيجية للتوعية والدعاية من أجل الإحصاء 34

ثامناً- معايير اختيار الممارسات الناجحة 36

ألف- معايير الاختيار 36
باء- توثيق الممارسات الجيدة 36

تاسعاً- المبادئ التوجيهية لإعداد الممارسات الجيدة 37

ألف- تحديد المشكلة أو الموضوع 37
باء- النتائج التي تحققت 38
جيم- تفاصيل التجربة أو الممارسة 38
دال- عوامل النجاح 38
هاء- التحديات والحلول 39
واو- التوصيات التي يمكن توجيهها للآخرين 39
زاي- الخطط المستقبلية والاستدامة 39
حاء- التغذية الراجعة من المستفيدين 39
طاء- المستندات والوثائق الداعمة 39
ياء- الإجراءات المطلوب تنفيذها من اللجنة الإحصائية 39

عاشراً- الخلاصة 40

المراجع 41

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية 43
المرفق الثاني- تصنيف الأنشطة الإحصائية 47

مقدمـة

يدرك المعنيون بالسياسات وصناعة القرار أن الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية، أمر أساسي لاتخاذ قرارات مستنيرة من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. وقد تزايد الاهتمام الدولي في استخدام الإحصاءات في مجالات التنمية المتعددة، واتضح ذلك من خلال مبادرات كثيرة في مقدمتها الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشتمل حالياً على ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشراً اعتمدت لرصد التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. أنظر المرفق الأول.

ومع أن جهوداً كبيرة بذلت في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في مجال بناء القدرات الإحصائية، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي تطويره في مجال استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات. لذا من المفيد التركيز على تطوير الجوانب الضعيفة في العملية الإحصائية ودورها في صياغة ومتابعة السياسات العامة وإيجاد الحلول السريعة لمشكلاتها. ومن الأجدى أن يشمل اهتمامنا أيضاً الحلول التي استخدمت في تحقيق النجاحات وتعزيزها تماما كما حصل في الدول المتقدمة. إن النظم الإحصائية الوطنية في منطقة الإسكوا، التي أوكلت إليها مهمة جمع البيانات وتحليلها ونشرها وتأمينها لمتخذي القرارات بغية صياغة استراتيجيات التنمية الوطنية، هي في الأساس جزء من البناء المؤسسي لبلدان المنطقة ويقع على عاتقها مهمة تلبية الاحتياجات الوطنية من البيانات الإحصائية اللازمة لعملية التنمية الوطنية.

ويأتي إعداد هذا الإطار المفاهيمي بشأن تعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة، تحت مظلة "مشروع تعزيز القدرات الإحصائية وقدرات ما بين المؤسسات لرصد الأهداف الإنمائية للألفية من خلال التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة" والممول من حساب التنمية للأمم المتحدة الذي تنفذه شعبة الإحصاء في الإسكوا بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى. ويهدف المشروع عموما إلى:

- زيادة توافر بيانات حديثة قابلة للمقارنة عن الأهداف الإنمائية للألفية على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية؛
- تحسين القدرات الإحصائية والتنسيق الإحصائي لتنشيط إنتاج مؤشرات عن الأهداف الإنمائية للألفية؛
- خفض مستوى التباين في مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية بين المصادر الوطنية والإقليمية والدولية.

وتقوم شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة بالتعاون مع اللجان الإقليمية بتحليل المؤشرات باستخدام منهجيات وضعت بالتعاون مع الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء. وفي هذا المجال تضطلع اللجان الإقليمية بالتعاون مع شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة بإعطاء صورة سنوية عن التقدم الذي تحرزه بلدان العالم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الرصد والتقييم على المستوى الإقليمي. وتظهر المعلومات الخاصة بكل بلد مستويات التقدم المحرز واتجاهاته في إطار الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وتقارن أيضا مستوى التقدم القُطري بمتوسط مستوى التقدم الإقليمي. وتُستقى البيانات المستخدمة من القاعدة الرسمية لبيانات المؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية[1]. ويتضح من التقييم الذي أجرته الأمم المتحدة عام 2011 أن العديد من بلدان العالم لن تستطيع إنجاز الأهداف بحلول عام 2015.

(1) متوفرة على الرابط الإلكتروني التالي: http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Data.asp.

وقد يبرز نشر البيانات عن التقدم القُطري وجود أوجه تفاوت بين البيانات الوطنية والبيانات الدولية، الأمر الذي يمكن أن يُعزى إلى التوقيت، أو الاختلافات في المنهجية، أو إلى استخدام التقديرات الدولية عندما لا تتوافر بيانات وطنية. ويُفترض أن يساعد تحسين التنسيق بين البلدان والوكالات الدولية، فضلا عن إتاحة البيانات التعريفية للمؤشرات (Metadata) على نطاق واسع، على الحد من أوجه التفاوت والقدرة على تفسيرها، إن وجدت.

وعلى ضوء ما تقدم، هذه الدراسة هي عبارة عن إطار مفاهيمي بشأن تعزيز الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة في كافة مراحل صياغتها ورصد تنفيذها وتقييمه، وهي محاولة تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية تساعد الخبراء والمختصين في تحديد وإعداد وتوثيق الممارسات الجيدة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات والدعوة إلى استخدامها بهدف تشجيع التعلم الذاتي وتبادل المعرفة فضلاً عن المساهمة في بناء قاعدة معلومات معرفية عن الممارسات الناجحة فيها العديد من الدروس التي يمكن استخدامها في مواجهة مشكلات مشابهة. ويؤكد الإطار على أن اتخاذ القرارات السليمة لا بد أن يعتمد على بيانات تُجمع وتُحلل وتُنشر وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ومعايير جودة البيانات الدولية.

إن التركيز على النجاحات التي تحققت في هذا المجال له العديد من المزايا، منها إتاحة الفرصة للأجهزة الإحصائية للاحتفال بتلك النجاحات والتعرف على مخرجاتها وكيفية استخدامها والطرق التي اتبعت في التصدي للتحديات، وسيسهم إسهاما كبيراً في استخلاص الدروس التي قد تساعد على مواجهة تحديات مشابهة. كما ان تعميم التجارب والخبرات سيلهم الأفراد والأجهزة الإحصائية للاستفادة من التجارب في تعزيز قدراتها الإحصائية وتوفير البيانات الشاملة بغية إثراء قاعدة البيانات الوطنية بالإحصاءات الموثوقة ذات العلاقة بعملية التخطيط للتنمية. وفي المقابل فإن السياسات الناجحة تتطلب استخدام الأدلة الإحصائية في كل مراحلها، وتنفيذ البحوث التي تمكن متخذي القرار من امتلاك المهارات اللازمة للتعرف على الأدلة الفاعلة والمفيدة بغية استخدامها في إبداء النصيحة والمشورة للحكومات.

ويتطرق الإطار إلى تعريف السياسات المستندة إلى الأدلة ومكوناتها الحقيقية وإلى شروط نجاحها، ويشير إلى ضرورة التعرف على عملية صنع السياسات ودورتها وعلى احتياجات متخذي القرار من البيانات حتى يتسنى للأجهزة الإحصائية تحديد أولويات جمع البيانات وتحليلها ونشرها. كما يستعرض العلاقة بين الإحصاء والسياسات وبين المتطلبات الحقيقية لبناء القدرات الإحصائية وفقاً للمعايير الدولية بهدف توظيف مخرجات العملية الإحصائية بشكل ناجح وفعال في الوصول إلى سياسات تنموية فاعلة.

وعلاوة على ما سبق يبين الإطار كيفية استخدام المؤشرات الإحصائية في كل مرحلة من مراحل صياغة السياسات ورصدها وتقييمها، وكيفية بناء وتشغيل نظام للرصد والتقييم القائم على قياس النتيجة والأثر. ويحدد معايير اختيار الممارسات الناجحة التي يمكن أن تفيد في كيفية استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات. كما يحدد بدقة المبادئ التوجيهية لإعداد الممارسات الناجحة التي ستُكون مُحتوى قاعدة معلومات معرفية عن الممارسات الجيدة في مجال الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات.

أولاً- الإطار المفاهيمي

ألف- الهدف

من المتوقع أن يحقق إعداد الإطار المفاهيمي تعزيز استخدام الإحصاءات في صياغة السياسات الأهداف الآتية:

- إبراز أهمية استخدام الإحصاءات ودورها في تحليل وصياغة السياسات ورصد الأداء وتقييمه؛
- تأكيد أهمية الدور الذي يؤديه بناء القدرات الإحصائية في توفير المؤشرات اللازمة لرصد ومتابعة الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الوطنية ورسم سياسات سليمة؛
- إبراز أهمية إعداد قاعدة معرفية من خلال توثيق الممارسات الوطنية الناجحة في مجال استخدام الإحصاءات متاحة للمستخدمين بسهولة من أجل التعلم الذاتي من الدروس الناجحة في مواجهة مشكلات مشابهة؛
- التأكيد على اتخاذ قرارات سليمة تعتمد على بيانات تُجْمع وتُحلل وتُنشر وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ولمعايير جودة البيانات الدولية.

باء- مزايا التوثيق

إن التركيز على النجاحات التي تحققت واتخاذها منهجا لبناء القدرات الوطنية له الكثير من المزايا أهمها:

1- أعطاء الفرصة للأجهزة الإحصائية لجمع وتوثيق تلك المنجزات للاحتفال بالنجاحات التي تحققت، والتشجيع على الشعور بالملكية ورصدها، والتحفيز على إيجاد الحلول المناسبة والتصدي للمشكلات بثقة أكبر. كما أن إظهار النجاحات يسهم في بناء الثقة بالقدرات الإحصائية المحلية وتعزيزها.

2- يساعد الأجهزة الإحصائية الوطنية على التصدي لتحديات جديدة وإيجاد الحلول لمشكلات أخرى. والخطوة الهامة هنا هي معرفة العوامل التي أسهمت في تحقيق النجاحات والتركيز عليها. إن التحليل المعمق والدقيق للأسباب الكامنة التي أسهمت في إيجاد الحلول الناجحة ومعرفة مخرجاتها والطريقة التي اتبعت في التصدي للتحديات، سيسهم إسهاماً كبيراً في استخلاص الدروس التي قد تسهم في مواجهة تحديات أخرى وفي إيجاد الحلول لمشكلات متعددة.

3- إن تعميم التجارب وتبادل الخبرات فيما يتعلق بالدروس الناجحة، سيلهم الأفراد والأجهزة الإحصائية للاستفادة من هذه التجارب في التصدي للمشكلات المشابهة. وهذا لا يعني بالتحديد تكرار الحلول نفسها بل يمكن التعلم والاستفادة من الأساليب التي أتبعت، مع ان الأجهزة الإحصائية في المنطقة العربية عموماً تواجه مشكلات متشابهة.

4- إن تراكم التجارب الناجحة والخبرات المتعلقة بالتحليل المُعمق للمشكلات والحلول التي استخدمت، سيؤدي إلى خلق قاعدة من المعرفة التي توثق تجارب الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة السياسات.

وتضم المكتبات الكثير من الوثائق والتقارير المتعلقة بأهمية الإحصاءات في تحليل السياسات ورصد التقدم المحرز. إلا أنها تفتقر إلى التقارير المتعلقة بالإجراءات التي يجب اتخاذها لاستخدام الإحصاءات بفعالية في تحليل السياسات التنموية وصياغتها.

5- تستند التجارب الناجحة إلى إحصاءات تُجْمع وتُحلل وتُنشر وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية[2] ولمعايير جودة البيانات الدولية التي تتصف بالشمولية وتُتاح للمستخدمين في الوقت المناسب من قبل "النظام الإحصائي الوطني" الذي يقع على عاتقة نشر البيانات بشفافية واعتماد معايير عالمية مثل المعيار العام (GDDS)، والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS) المعتمد من صندوق النقد الدولي حول البيانات الوصفية لوصف الممارسات في مجال إنتاج البيانات ونشرها وتحسينها، بالإضافة إلى تطوير قواعد البيانات التفاعلية وإدارة نظم المعلومات المكانية والسكانية (GIS, GGIM)[3]. ويُعد نشر البيانات باستخدام الأساليب المتطورة من التجارب المهمة التي تسهم مباشرة في استخدام البيانات الإحصائية بفعالية في صياغة سياسات مبنية على الأدلة ورسم استراتيجيات ناجحة. كما أن توفير بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والموقع الجغرافي وغيرها من التقسيمات الاجتماعية- الاقتصادية يسهم في توجيه الموارد للفئات المستهدفة بخطط مُحكّمة.

جيم- أهمية البيانات الإحصائية

تشير المعلومات إلى توافر كم كبير من البيانات الإحصائية غير المنشورة لدى الأجهزة الإحصائية الوطنية، ولم تستخرج من السجلات وتوضع في تصرف المستخدمين، إما لعدم معرفة أهميتها للمستخدمين، أو لنقص في القدرة على نشرها مما يؤكد على أهمية الدور الذي يؤديه بناء القدرات الإحصائية في توفير المؤشرات اللازمة وإبراز أهمية التحليل والبحث الذي يعتمد بشكل أساسي على التعاون المثمر بين الأجهزة الإحصائية الوطنية والجامعات ومراكز البحوث والذي لا يزال في الحدود الضيقة. وفي هذه الحالة تحرم الأجهزة الإحصائية الوطنية من التغذية الراجعة التي قد تشكل عامل تطوير لنوعية البيانات الإحصائية وللمسائل ذات الأولوية من وجهة نظر الباحثين والأكاديميين والتي توفر أساساً متيناً تبنى عليه الحلول والسياسات البديلة من قبل متخذي القرارات وتكون قابلة للرصد والتقييم.

وتؤدي البيانات الإحصائية دوراً مهما في نجاح صياغة السياسات المستندة إلى الأدلة، ورصد أداء تلك السياسات وتقييمه، إلا أنه لا يمكن للإحصاءات وحدها أن تضمن فعالية تنفيذ تلك السياسات وآثارها. لأن ذلك يتطلب إجراءات مؤسسية مثل تعزيز المساءلة، والاستعانة بمراجعين للسياسات، وتشجيع مشاركة المعنيين من أصحاب المصلحة، وهذا الأمر لا يدخل في نطاق هذا الإطار.

---

(2) "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية " الصادرة عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عام 1994، قد تعرضت لهذا الأمر ودعت البلدان الأعضاء إلى العمل على نشر البيانات الإحصائية بشفافية وتزويد المستخدمين بها، لتوظيفها في اتخاذ قراراتهم وخدمة لأبحاثهم وما إلى ذلك من استخدامات جمة.

(3) يمكن الاستفادة على هذا الصعيد من التجارب الناجحة في البلدان المتقدمة ومنها على سبيل المثال، تجربة مكتب الإحصاء الأسترالي http://www.abs.gov.au/ الذي أبدع في استخدام التكنولوجيا المعاصرة في نشر البيانات، وخصوصاً في نشره نتائج تعداد 2005.

ثانياً- ما هي السياسات المستندة إلى الأدلة؟

ألف- تعريف السياسات المستندة إلى الأدلة

تُعرف Sophie Sutcliffe and Julius Court (2006) لسياسات المستندة إلى الأدلة بأنها "عبارة عن طريقة تساعد المعنيين على اتخاذ قرارات فاعلة تتعلق بالسياسات العامة والبرامج والمشاريع وذلك عن طريق وضع أفضل الأدلة المتوفرة في جوهر عملية تطوير السياسات وتنفيذها". وهي كذلك عبارة عن منظومة أو مجموعة من الأساليب التي تلقي الضوء على آلية عمل السياسات وليس التأثير المباشر على الأهداف النهائية. إنها تدعو إلى عمل منهجي حازم وعقلاني.

ان السياسات الفاعلة المستندة إلى الأدلة تتطلب استخدام الأدلة في كل مرحلة من مراحل تطوير السياسات وجمع البيانات الإحصائية وتنفيذ البحوث بحيث تمكن متخذي القرار من امتلاك المهارات اللازمة للتعرف على الأدلة الفاعلة والمفيدة. وبغياب الأدلة الجيدة فإن المعنيين بالسياسات لن يتمكنوا من إبداء النصيحة الجيدة للحكومات. وعندما تختار الحكومات الأدلة الجيدة فلا بد أن تتمتع بالمواصفات التالية:

- الدقة: يجب ان يصف الدليل ما يرمي إليه؛
- الموضوعية: أن يتصف منهج التوصل إلى الدليل ومصدرة بالموضوعية؛
- المصداقية: تمتع الدليل بالمصداقية أمر هام لأنه سيستخدم في عملية الرصد والتقييم؛
- ذات علاقة: أن تكون ذات صلة مباشرة بالسياسة وتتوافر في الوقت الملائم؛
- جاهزيتها: أن تكون متوفرة؛
- ذات جذور عميقة: ان تكون مغرقة في الحقيقة؛
- عملية: سهلة الاستخدام والوصول.

باء- مزايا استخدام الأدلة

لقد تمت مناقشة مزايا استخدام الأدلة الصحيحة من قبل (Othman,2005 Taylor 2005) وCarla Abou Zaher (2011) التي أشارت إلى أن استخدام الأدلة القوية يمكن أن يؤثر في صياغة السياسات في خمسة جوانب على الأقل:

1- تساعد في معرفة قضايا السياسات المطروحة: ويحدث هذا الأمر عندما تستخدم البيانات الإحصائية والأدلة المختلفة في إلقاء الضوء على القضايا الاقتصادية والاجتماعية الغير ظاهرة أو التي تظهر إلى الوجود حديثا. عندها يبدأ موظفو القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني ووكالات التنمية ووسائل الإعلام في تداول القضايا والمطالبة في التصدي لها ووضع سياسة أو برامج جديدة تسعى إلى إيجاد الحلول لهذه المسألة.

2- تصميم واختيار السياسات: بعد تحديد المسألة وتحليلها يتم معرفة أبعادها وطبيعتها وفهم الأثر الذي تحدثه. ومن الضروري أن يعتمد هذا الفهم على التطبيقات الإحصائية، وهذا سيمكننا من اختيار التوصيات المتلاحقة التي ستعتمدها السياسات.

3- التنبؤ بالمستقبل: تسهم الأدلة في توجيه الأنظار إلى مستقبل أثر السياسات في حال استمرارها. ويساعدنا التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في مدى إمكانية أن يتم تحقيق أهداف السياسات وفقاً للجدول الزمني المعتمد. وينطبق هذا الأمر على التنبؤات التي تعتمد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

4- رصد تنفيذ السياسات: تسهم البيانات الإحصائية في رصد تحقيق نتائج البرامج والمشاريع المتعلقة بالسياسات، ويتم ذلك عن طريق تطوير نظام متكامل للرصد يعتمد على عدد من المؤشرات ذات العلاقة، القادرة على قياس التقدم نحو الوصول إلى النتائج المرجوة. ومن المتوقع أن يصدر عن هذا النظام تقارير تقدم لمتخذي القرار بشكل دوري. آخذين بعين الاعتبار آلية العمل من حيث المدخلات والمخرجات والنتائج.

5- تقييم مردود السياسات: اختيار الوسائل القياسية لتقييم المردود منذ بداية العمل. اذ يعد قياس أثر السياسات من القضايا الهامة التي تلجأ إليها البلدان والمنظمات الدولية للتعرف على نتائج السياسات التي اعتمدت لإيجاد الحلول المناسبة للمسائل التي نحن بصددها.

جيم- السياسات والأدلة

يتطلب نجاح السياسات المبنية على الأدلة، توفر الأدلة في كل مرحلة من مراحل صياغة السياسات، ومنها القيام بعمليات جمع البيانات والاستثمار في إجراء البحوث وضمان ان يتمتع صانعو السياسات بالمهارات الجيدة لضمان قيامهم بالتمييز بين الدليل الصحيح وغير الصحيح. ويقول (Gary 2005) أن هناك سبعة شروط مسبقة لنجاح السياسات القائمة على الأدلة وهي:

- ✓ اختيار المنهجية الصحيحة للقيام بالتحليل اللازم. وأيا كان المنهج المستخدم في التحليل، فإنه من الضروري أن يبين طبيعة المسألة أو المشكلة والخيارات المتعددة للفعل الذي يجب القيام به بشكل واضح. وان الإخفاق في تحديد طبيعة المشكلة يشكل فشلا كاملا للسياسة المنوي تشكيلها أو تنفيذها؛
- ✓ توافر البيانات الجيدة والمتسقة وهو المكون الثاني من مكونات الأدلة الحقيقية؛
- ✓ أن تكون الأدلة موضوعية بغض النظر عن البيانات والفرضيات المستخدمة؛
- ✓ توفير الأدلة بالسرعة اللازمة؛
- ✓ توفير الموارد البشرية المؤهلة؛
- ✓ الاستقلال وخاصة في تقييم البحوث الفنية؛
- ✓ أن تتمتع السياسات بقابلية إدماج البيانات في مراحل صياغة السياسات.

وفي هذا السياق يبين الشكل 1 المكونات الحقيقية للأدلة، التي تؤكد على ان سلامة المنهجية أمر أساسي في اختيار الأدلة، بغض النظر عن المنهجية المستخدمة في التحليل. ومن الضروري في هذه الحالة أن نأخذ بعين الاعتبار طبيعة أو حقيقة المشكلة والخيارات المتعددة للسياسة. كما أن توفر البيانات الجيدة والوقت الكافي لبناء الأدلة عامل هام أيضا. وتوفر الاستقلالية والشفافية والبيئة المقبولة المتعلقة بالبنية والموارد أمر لا غنى عنه في صناعة الأدلة.

الشكل 1- المكونات الحقيقية للأدلة

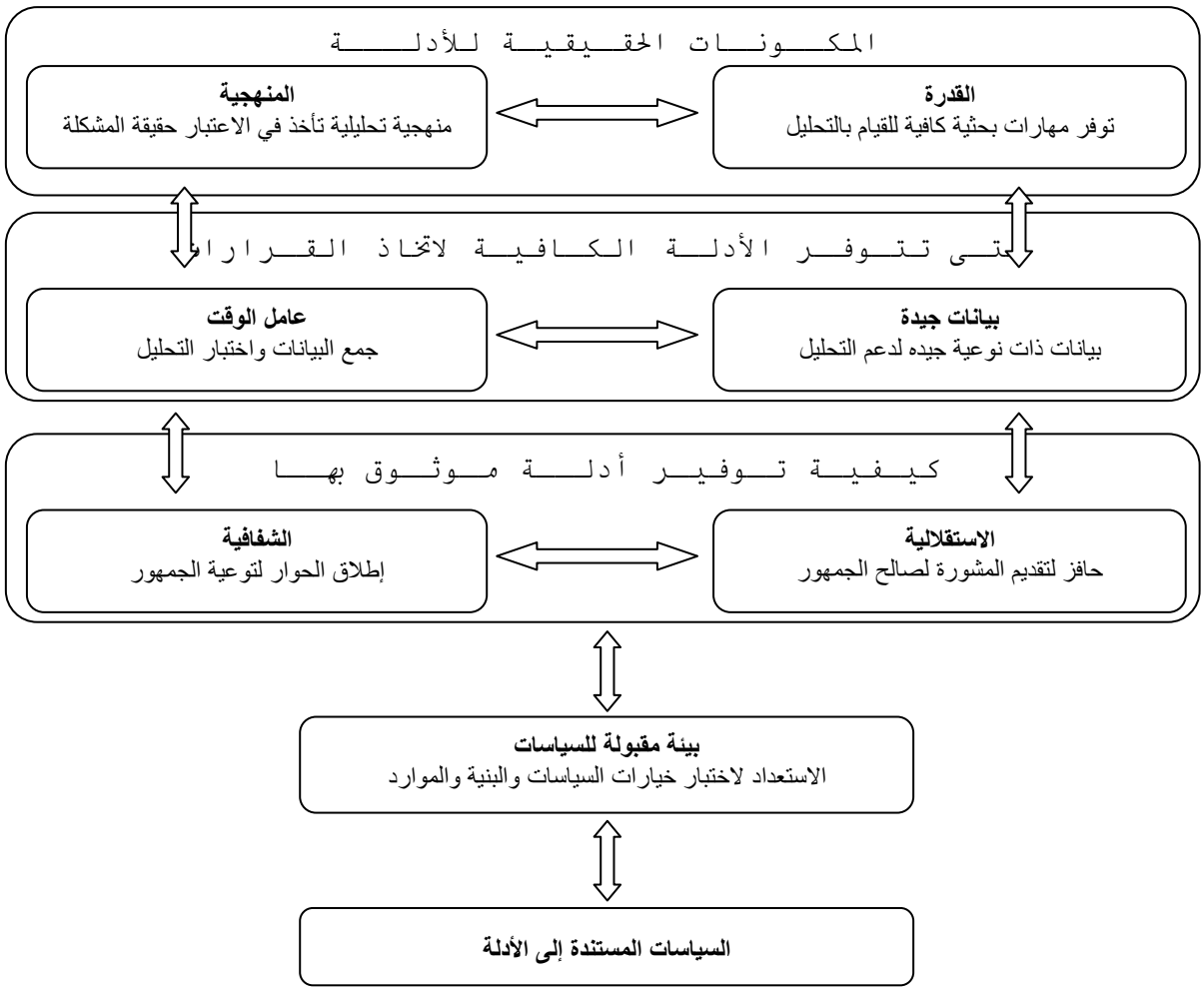

المصدر: Challenges of Evidence-based policy making. Gary Banks AO, Australian Government 2009. Australian Government.

ثالثاً- القضايا ذات الأولوية بشأن الاستخدام الفعال للإحصاءات

عند تحديد القضايا ذات الأولوية فيما يتعلق بالاستخدام الفعال للإحصاءات، من الضروري ان نأخذ بعين الاعتبار، مكونات بناء القدرات الإحصائية المؤسسية، وعملية صنع السياسات، وحوكمة السياسات، واتساق وتكامل السياسات، والعملية الإحصائية والسياسات.

ألف- مكونات بناء القدرات الإحصائية المؤسسية

ان الهدف النهائي من وراء تشجيع معرفة الممارسات الناجحة يتلخص في استخدام البيانات الإحصائية بفعالية في صياغة السياسات المبنية على الأدلة. من هنا تنبع أهمية معرفة مكونات القدرات الإحصائية التي تتمتع بها الأجهزة الإحصائية الوطنية. ومن المفيد ان نذكر أن الأجهزة الإحصائية الوطنية بحكم القوانين المحلية هي المصدر الرسمي للبيانات الإحصائية. لذا فإن المهمة الرئيسية لهذه الأجهزة هي جمع ونشر البيانات الإحصائية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوفيرها للمستخدمين الوطنيين والدوليين ومساعدتهم على الوصول إليها مدعمة بالبيانات التعريفية Metadata.

ويمكن معرفة القدرات الإحصائية للأجهزة الوطنية وكذلك وللنظام الإحصائي الوطني بكامله، عن طريق تقييم مدى توفر المكونات التسعة التالية:

1- الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء وما يتبعها من خطط تنفيذية.

2- البيئة الإدارية والقانونية للنظام الإحصائي الوطني، وخصوصا ما يتعلق بالاستقلالية المهنية والشفافية في نشر البيانات وسريتها المتعلقة بالأفراد وشركات الأعمال، والقوانين المنظمة لعملية جمع البيانات ونشرها واستخدامها.

3- وجود حوار بين منتجي البيانات ومستخدميها بغية الوقوف دوريا على احتياجاتهم من البيانات. ويفضل ان يتم الحوار المنشود في إطار مؤسسي مستدام.

4- البنية الإحصائية التحتية المتعلقة بالسجلات الإدارية كسجلات السكان وسجلات الأعمال وقواعد البيانات ونظم المعلومات الجغرافية وأطر المعاينة، والمنهجيات المتعلقة بجمع البيانات من الأفراد وشركات الأعمال والجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وغيرها.

5- المعرفة بالمنهجيات والأساليب والتصانيف المتبعة والمستخدمة في جمع ونشر البيانات الإحصائية.

6- وجود إطار وطني لجودة البيانات (Quality Assurance Framework) وتوفر معايير لتبادل البيانات على الصعيد الوطني والدولي (SDMX) http://www.sdmx.org .

7- الموارد البشرية الكافية للقيام بالمهمة الإحصائية الموكلة لها.

8- برامج تدريبية لرفع قدرات العاملين بشكل مستدام.

9- بيانات حديثة ودقيقة يسهل استخدامها في اتخاذ القرار.

باء- عملية صنع السياسات

ان التعرف على عملية صياغة السياسات، وعلى احتياجات متخذي القرار من البيانات الإحصائية وغيرهم من مستخدمي البيانات، أمر ضروري ومهم لتحديد أولويات عملية جمع البيانات الإحصائية وتحليلها ونشرها. وهذا الأمر على قدر كبير من الأهمية عند اختيار الممارسات الجيدة التي استخدمت الإحصاءات بشكل فعال.

ويفصل النهج الأكثر شيوعا لدراسة السياسة العامة العملية كما ورد في دراسة Sophie Sutcliffe and Julius Court (2005) إلى عدد من العناصر الوظيفية، ويبين الرسم التوضيحي 2 نموذج مفاهيمي لدورة السياسة العامة.

ومن الضروري التأكيد ان عمليات السياسة العامة ليست خطية (linear) أو دائرية كما هو مبين في الرسم بمعنى انها لن تكون انسيابية كالخط أو الدائرة بل يتخللها تقدم وتراجع. ويبين هذا الإطار المراحل أو العناصر الفنية للسياسة التي يمكن ان تساعدنا على فهم مسار عمل هذا النهج أو كما يجب ان يعمل. وان دورة السياسة العامة الفعالة ذات الكفاءة ينبغي ان تجيب على الأسئلة التالية:

- ✓ أين نحن الآن؟ تقييم دقيق للحالة الراهنة؛
- ✓ إلى أين نحن ذاهبون؟ تحديد مفصل للأهداف؛
- ✓ ما هي الخطوات اللازمة لتحقيق أهدافنا؟ صياغة واضحة للسياسات والاستراتيجيات؛
- ✓ هل تتوفر لدينا القدرة على متابعة الخطوات؟ اتخاذ إجراءات سديدة للتنفيذ، مع إدارة جيدة وتعبئة جيدة للموارد ومساءلة جيدة؛
- ✓ أين نقف الآن فيما يتصل بالتقدم المخطط؟ نظام للرصد والتقييم يتميز بالأمانة والفعالية وعدم التحيز.

الشكل 2- دورة السياسات العامة

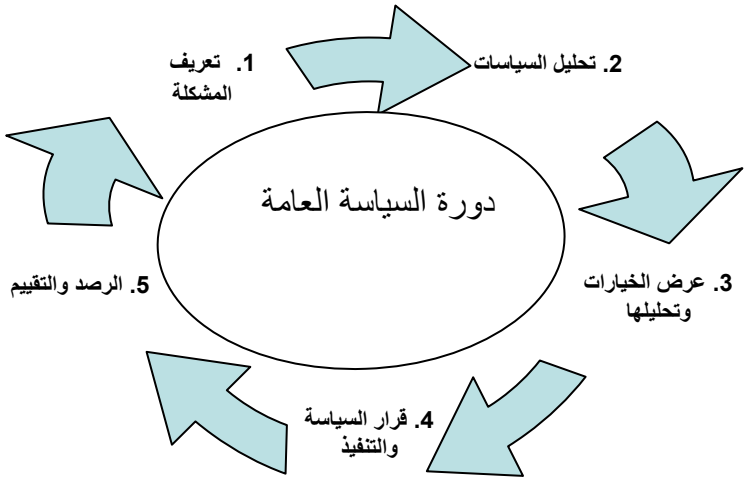

المصدر: Young and Quinn (2002) كما ورد عند Sophie Sutcliffe (2005).

إلا أنه ولأغراض هذه الدراسة يمكن تبسيط دورة السياسات العامة إلى المراحل التالية:

1- تعريف المشكلة وتحديد المسألة المكونة للسياسة وفهمها: من الضروري أن تكون لدينا معرفة دقيقة بالمشكلة التي نحن بصدد معالجتها. ومن المفيد التعرف على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتداخلة والمكونة لهذه المشكلة. وبعدها يمكن طرح العديد من الأسئلة التي نبحث عن إيجاد الحلول لها وتحديد أهداف تحليل البيانات وقد تكون المشكلة عبارة عن:

- معرفة أسباب الزيادة في عدد الأسر الأقل حظا في منطقة ما؛
- معرفة الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر المعنية وغيرها؛
- معرفة الأسباب الكامنة وراء خصائص الأسر الأقل حظاً والأسر التي يتوفر لها ظروف أفضل في ضوء نتائج التحليل. ومن المفيد كذلك التوصل إلى تصور يحدد الأسباب والحلول لتلك المشكلة.

2- تحليل السياسات: إن مرحلة تحليل السياسات تتضمن إنشاء فرق عمل لجمع البيانات ومناقشة تفاصيل السياسة، وهناك عدة قضايا يجب أخذها في الاعتبار في هذه المرحلة وتتضمن التوضيح الأولي للمسألة، يليها مرحلة فيها مزيد من التوضيح ثم بناء نموذج عام للمسألة، يتبعها بناء نموذج خاص للسياسة. ومن المهم تحديد المدخلات من خلال تقييم مدى توافر إحصاءات من المصادر المختلفة القائمة، وجمع المعلومات من خلال آليات استشارية. ويبين الشكل 3 المدخلات الإحصائية في دورة السياسات العامة.

الشكل 3- المدخلات الإحصائية في دورة السياسات العامة

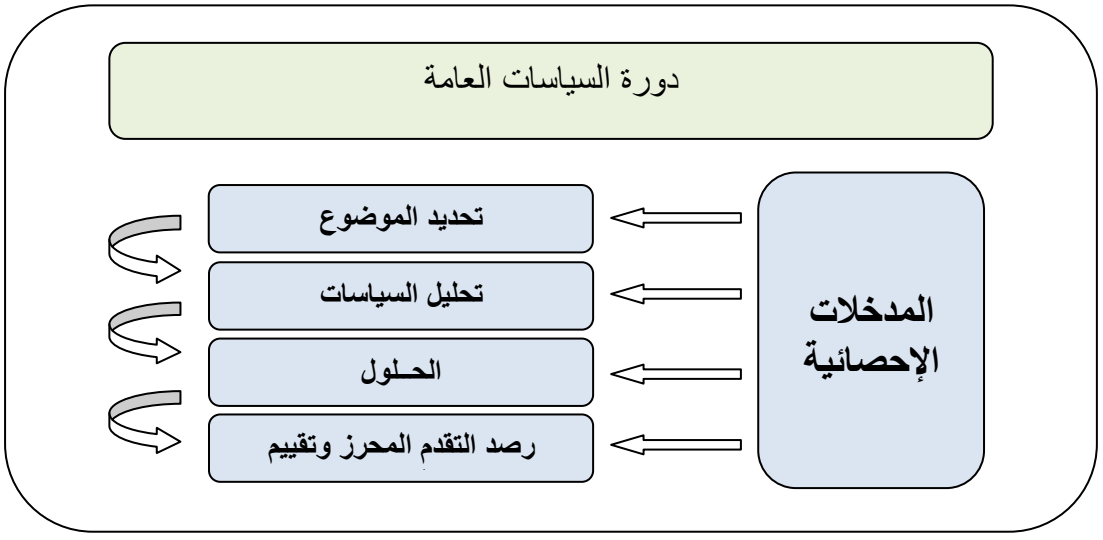

وقد نبسط الأساليب التحليلية المتبعة عن طريق ما يلي:

- ✓ الرسوم البيانية: يعد الرسم البياني من الوسائل التي تعطينا صورة مباشرة ومبسطة عن المسألة. حيث يتم توزيع البيانات إلى فئات ويتم تحديد العلاقات فيما بينها. وهناك الكثير من الرسوم البيانية التي يمكن استخدامها في تمثيل البيانات. وقد نلجأ لبناء جداول تكرارية مبسطة تساعد في فهم طبيعة القضايا التي نقوم بتحليلها؛

- ✓ المقاييس الإحصائية: ومن المفيد إن نلجأ عند تحليل السياسة إلى استخدام بعض المقاييس الإحصائية المبسطة مثل النسب المئوية والمتوسطات والانحراف المعياري وغيرها؛
- ✓ التوزيعات المكانية والخرائط: إن إعداد الخرائط المكانية، والأطالس وغيرها من تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية تسهم في استخدام البيانات بفعالية وتتيح لمتخذي القرار وسائل مبسطة سهلة الاستخدام لمساعدتهم في إعداد السياسات؛

3- عرض الخيارات وتحليلها: في هذه المرحلة تصاغ السياسة عن طريق تطوير وتحليل الخيارات من خلال النظر في الآثار المترتبة على الفئة المستهدفة. وتجري عملية التنفيذ عن طريق التركيز على الأدلة العملية لتحسين فعالية المبادرات. وهذا قد يتضمن عمل تحليلي وتعلم منتظم لخبرات عملية وبحث وبرامج لاختبار المشاريع التنفيذية. وعلينا أن لا ننظر إلى القضايا التي نعالجها بمعزل عن بقية القضايا الأخرى ذات العلاقة. وعلينا مراعاة ما يلي عند التوصل إلى خلاصات ونتائج:

- ✓ ما هي أهم الخلاصات أو النتائج التي يمكن اعتمادها؛
- ✓ ما هي الحلول البديلة التي يمكن التوصل إليها؛
- ✓ هل من الممكن تبرير الخلاصات والنتائج إحصائياً؛
- ✓ هل الخلاصات ذات معنى؛
- ✓ هل اختلفت النتائج عن التوقعات الأولية.

4- رصد التقدم المحرز وتقييم نتائج السياسات: إن أول هدف في هذه المرحلة هو بناء نظام فعال لرصد تنفيذ المشاريع وإعداد التقارير حول مدى التقدم الذي تحرزه المشاريع وذلك عن طريق تطوير منظومة من مؤشرات الأداء واستخدامها في قياس الانجاز. ويجب أن يشمل التقييم فعالية تنفيذ السياسات وتحسين الأسس لاتخاذ القرارات المستقبلية. وفي عملية الرصد والتقييم يجب أن تكون الأدلة موضوعية ونوعية ويمكن تداولها بشكل مبسط وسهل.

جيم- حوكمة السياسات Policy Governance

ما هي حوكمة أو سلطة إدارة السياسات؟

هي مجموعة شاملة من المبادئ المتكاملة التي من شأنها إذا ما طبقت بشكل منتظم أن تتيح لمجالس الإدارة أن يكون لديها إدارة مالكة تخضع للمساءلة.

وحوكمة السياسات إذ تبدأ بالاعتراف بالأسباب الأساسية لوجود مجالس الإدارة وطبيعة سلطة المجلس، فإنها توحّد بين عدد من المبادئ الفريدة المعدّة من أجل تمكين قيادة مجلس مسؤولة.

وفي هذا السياق تحدد المنظمة الدولية لإدارة السياسات The International Association of Policy Governance عشرة مبادئ أساسية لوجود حوكمة ناجحة[4] وهي:

1- الملكية Ownership: يربط مجلس الإدارة مسؤوليته وسلطته بأولئك الذين يملكون المنظمة/المؤسسة أخلاقيا إن لم يكونوا المالكين القانونيين - في حال وجود هذه الجماعة فوق مجلس الإدارة نفسه - ويرون مهمتها أن تكون القائد - الخادم للمجموعة ومن أجلها. و"المالكون" في إطار نموذج حوكمة السياسات ليسوا

(4) www. Policygovernanceassociation.org.

جميع أصحاب المصلحة ، وإنما الذين هم في وضع مماثل للمساهمين في شركة أسهم عادية فقط. ولذلك فإن الموظفين والزبائن لا يعدّون مالكين إلا إذا كانوا يملكون هذا الحق منفردين.

2- وضعية الحوكمة Governance Position: يقع مجلس الإدارة بين الملكية من جهة وشؤون العمل من جهة أخرى، ويكوّن حلقة متميزة في سلسلة القيادة أو السلطة الأخلاقية، ودوره أن يكون آمراً لا مستشاراً؛ فهو موجود ليمارس السلطة ويبني قدرات الآخرين بناءً سليما. والمجلس - وليس الجهاز الوظيفي- يتحمل المسؤولية الكاملة والمباشرة لعملية الحوكمة ونتائجها، مثلما يخضع للمساءلة عمّا يتوقعه من أي سلطة أو أداء فوضه لآخرين.

3- شمولية مجلس الإدارة Board Holism: يتخذ مجلس الإدارة قرارات موجهة إلى الإدارة وإلى المجلس نفسه، وإلى أعضائه ولجانه بوصفه جماعة كلية. وهذا يعني أن سلطة المجلس هي سلطة جماعة وليست مجموع سلطات فردية.

4- سياسات الغايات: Ends Policies: يحدد مجلس الإدارة كتابة ما يلي:

(أ) النتائج والتغيرات والمنافع التي يجب التوصل إليها؛

(ب) المستفيدين والفئات المستهدفة؛

(ج) الأولوية النسبية للمزايا وللمنافع وللمستفيدين وبأي أثمان. هذه هي المنافع التي تؤلف هدف المنظمة، وتحقيقها يجسّد نجاح المنظمة.

5- سياسات وسائل مجلس الإدارة: Board Means Policies: يعرّف المجلس كتابة الممارسات والتصرفات والقيم المضافة والممارسات والأنظمة وأداء وسلوك المجلس نفسه، وعلاقة المجلس الخاصة بالتفويض والمسؤولية مع مكوناته الفرعية ومع الجهة التنفيذية في المنظمة. وحيث إن هذه القرارات ليست قرارات ذات غاية فإنها تُدعى وسائل المجلس لتمييزها من غايات الموظفين ووسائلهم. وينبغي أن تكون تصرفات المجلس وقراراته ووثائقه كلها منسجمة مع هذه الأحكام. وبلغة حوكمة السياسات، فإن الوثائق/النصوص التي تحتوي على هذه القرارات فقط تصنف على أنها عملية الحوكمة وتفويض المجلس في الإدارة، ولكن بإمكان المجلس أن يطلق عليها أي مسمى يراه ملائما ما دام يحافظ بدقة على المفهوم.

6- سياسات القيود التنفيذية: Executive Limimtations Policies: يتخذ المجلس قرارات بخصوص وسائل جهازه الوظيفي وقراراته وإجراءاته بطريقة النهي/الحظر لكي يتسنى له في آن واحد (أ) أن يتجنب تحديد الوسائل؛ و(ب) أن يتخلص من قيود الوسائل غير المقبولة حتى وإن كانت قابلة للاستخدام. والمستندات التي تتضمن هذه القرارات فقط تُصنف على أنها قيود تنفيذية في مفهوم حوكمة السياسات، وللمجلس أن يطلق عليها أي مسمى يراعي المفهوم بدقة.

7- "قياسات" السياسة: Policy sizes: يبدأ وضع قرارات المجلس المتعلقة بالغايات، وعملية الحوكمة، وتفويض إدارة المجلس، والقيود التنفيذية، على المستوى الأكثر اتساعاً وشمولاً، والمضي، عند اللزوم، في مستويات أكثر تفصيلا من شأنها تضييق المجال أمام تأويل المستويات العليا، واستكمال مستوى واضح وجليّ واحد في العملية الواحدة. هذه الوثائق/النصوص وافية، وتحلّ محل أو تتحاشى تعبير المجلس الخاص عن المهمة، والرؤية، والفلسفة، والقيم، والاستراتيجية، والميزانية. ويطلق عليها سياسات بلغة حوكمة السياسات ولكن يمكن للمجلس أن يطلق عليها أي مسمى ما دام يحافظ بدقة على المفهوم.

8- تفويض الإدارة: Delegation to Management: إذا اختار المجلس تفويض الإدارة عن طريق مسؤول تنفيذي رئيس، فإنه يُجلّ سلطة ذلك الدور ومسؤوليته الشاملة بوصفه الصلة الوحيدة بين الحوكمة والإدارة. والمجلس، على أي حال، لا يفوّض السلطة أو المسؤولية ذاتها في أكثر من مسألة واحدة.

9- التأويل الصحيح: Any Reasonable Interpretation: في ما يتعلق بتفويض قرارات غير تلك المدوّنة في سياسات المجلس؛ يمنح المجلس من يفوضه بذلك، الحق في استخدام أي تأويل صحيح لهذه السياسات. وفي ما يخص الغايات والقيود التنفيذية، يكون المسؤول التنفيذي الرئيس، في حال وجوده، هو المفوض. وفي ما يخص عملية الحوكمة وتفويض إدارة المجلس، يكون المفوض هو مسؤول الحوكمة الرئيس إلا إذا منح المجلس صراحة هذا التفويض لعضو آخر من أعضائه أو للجنة من لجانه.

10- الرقابة: Monitoring: يراقب مجلس الإدارة الأداء التنظيمي، عن طريق تقييم عادل ومنهجي، لمدى تحقق تأويل سليم لسياساته الخاصة بالغايات ضمن الحدود التي يقتضيها التأويل السليم لسياساته الخاصة بالقيود التنفيذية. وفي حال وجود مسؤول تنفيذي رئيس، يكون هذا هو تقييمه.

الإطار 1- المنطلقات الأساسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في العراق

1- التأكيد على الالتزام الحكومي لما له من أهمية قصوى في محاور الإستراتيجية كافة.
2- تشكل إستراتيجية التخفيف من الفقر الإطار العام للجهود الوطنية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لوضع سياسات متوسطة وقصيرة الأجل لتعبئة الموارد المحلية والدعم الدولي المطلوب.
3- لذا فهي ترتبط بخطة التنمية الوطنية الخمسية وبالموازنات السنوية.
4- تنظر الإستراتيجية إلى الفقر كظاهرة متعددة الجوانب.
5- تمت صياغة الإستراتيجية وفقا للاحتياجات الخاصة بالعراق وواقعه، فقد بنيت على أسس التحليل المعمق لطبيعة الاقتصاد والمجتمع في البلد لصياغة الأولويات والأهداف والحلول الممكنة للفقر.
6- توفر الإستراتيجية الفرصة للحوار الواسع حول تشخيص وفهم مصادر النمو الاقتصادي وعلاقته بتخفيف الفقر.
7- تؤكد على إشراك البرلمان في جميع مراحل إعداد الإستراتيجية.
8- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
9- تنطلق الإستراتيجية من منظور يحقق التوازن بين المساعدة الفورية للخلاص من الفقر الآن وبين تخفيض أعداد الفقراء على المدى البعيد.
10- وهنا تبرز أهمية التخلص من نظرة الإحسان التي تطبع جهود التخفيف من الفقر إلى منظور التمكين وجعل الفقراء قادرين على مساعدة أنفسهم.

دال- اتساق وتكامل السياسات Coherence and integration of Policies

من الضروري أن تكون السياسات متسقة مع أهداف التنمية المستدامة وغير متضاربة مع سياسات أخرى.

وفيما يلي قائمة من المبادئ استمدتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من تجارب ناجحة في عدد من البلدان لبناء حوكمة طويلة الأمد للتنمية المستدامة[5].

(5) Improving Policy coherence and Integration for Sustainable Development: A check list , OECD 2002.

وقد ركزت الدروس الناجحة على ما يلي:

- إنجاز أكبر قدر من الاتساق الداخلي عن طريق تكامل السياسات؛
- إشراك أصحاب المصلحة وذلك لضمان عدم التضارب في الآراء والأفكار والاتفاق على توجه واحد؛
- تحسين إدارة المعرفة العلمية التي يجب أن تكون الأساس لرفع مستوى مفهوم التنمية المستدامة داخل وخارج الحكومة.

فيما يتعلق بقائمة تحسين اتساق وتكامل السياسات في التنمية المستدامة، يمكن اختصارها بما يلي:

- التوصل إلى مفهوم موحد للتنمية المستدامة؛
- توافر الالتزام والقيادة؛
- آلية مؤسسية لقيادة التكامل؛
- تكييف الظروف لإدارة تكامل التنمية المستدامة؛
- إدارة ناجحة لتنوع المعرفة والمدخلات العلمية.

ويبين الشكل 4 بعض العناصر الأساسية التي يجب أخذها بالحسبان عند تقييم الممارسات المؤسسية واتخاذ القرار المتعلق بالتنمية المستدامة.

الشكل 4- اتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة في البناء المؤسسي

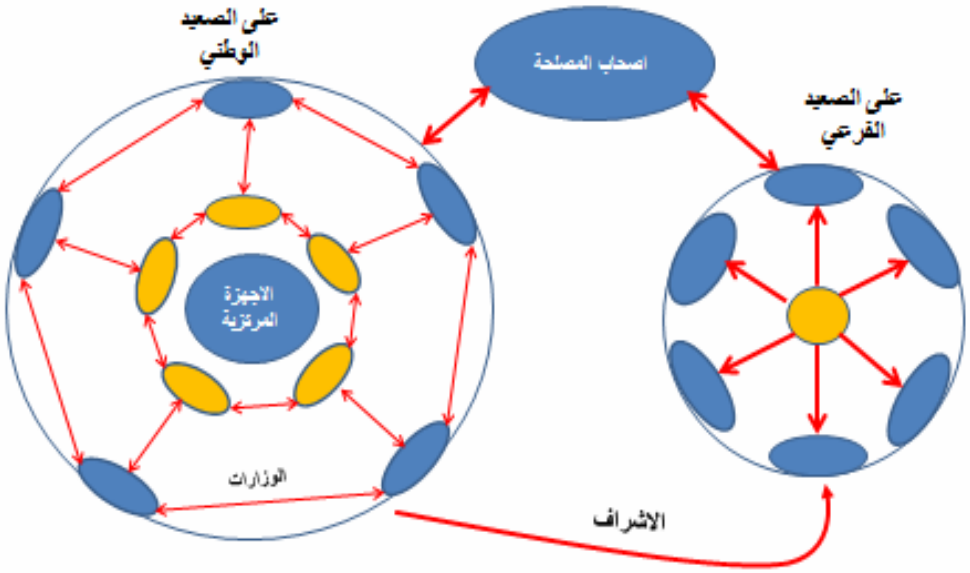

المصدر: Governance for Sustainable Development. Five OECD case Studies, OECD 2002.

هاء- العملية الإحصائية في السياسات

يتمحور الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية على العديد من القضايا ذات العلاقة بالعملية الإحصائية نفسها، خصوصاً فيما يتعلق بتوافر البيانات الإحصائية اللازمة، وسهولة الوصول إليها بوسائل النشر التي تعتمدها الأجهزة الإحصائية، وعلى دقة هذه البيانات ونوعيتها وملاءمتها للقضايا التنموية التي يعمل بها مستخدمو البيانات ومتخذو القرار لا سيما الباحثون والأكاديميون والعاملون في وسائل الإعلام، وغيرهم من المهتمين بالشأن التنموي. وتستخدم البيانات الإحصائية كما هو معلوم في صياغة السياسات وتحليلها وفي الدعوة. والجدير بالذكر ان الأجهزة الإحصائية تنشر البيانات الإحصائية بأشكال متعددة منها على سبيل المثال، الجداول الإحصائية ذات المتغيرات المتعددة. وتنشر المؤشرات الإحصائية بمجموعات وظيفية لتكون مؤشرات للتنمية البشرية المستدامة، وللأهداف الإنمائية للألفية. وأصدرت معظم البلدان العربية تقارير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الثمانية. واستخدمت تلك المؤشرات لقياس ما تم إنجازه على صعيد الأهداف وتقدير ما تبقى من وقت حتى تقوم بتحقيق الأهداف بحلول العام 2015 كما جاء في الإعلان العالمي عام 2000.

والمؤشرات المذكورة والتي هي على شكل معدلات أو نسب مئوية أو متوسطات وأرقام مطلقة استخدمتها البلدان في رصد التقدم نحو تحقيق الأهداف عن طريق بناء قواعد بيانات وطنية تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية. وقد طورت بلدان عدة تطبيقات لقواعد بيانات تفاعلية باستخدام برنامج DevInfo الشهير في عملية الرصد ومتابعة ما أنجز من الأهداف والغايات.

ان الاستخدام الفعال للإحصاءات في صياغة وتحليل السياسات يتطلب منا استخدام أساليب إحصائية تحليلية لمعرفة أسباب ظهور الكثير من الظواهر مثل ارتفاع أسباب الأمية في أحد أحياء المدينة دون غيرها، أو ارتفاع معدلات الفقر لدى العاملين في مهن معينة. كما أن استخدام الأساليب التحليلية تساعد متخذي القرار على معرفة الأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر، وتساعدهم في اختيار الحلول المناسبة للمشكلات التي يتصدون لحلها، وتساعدهم كذلك في تخصيص وتوزيع الموارد بشكل أفضل. ومن ابرز التحديات التي تواجه الأجهزة الإحصائية الوطنية في المنطقة العربية.

1- توافر البيانات الإحصائية: تواجه الأجهزة الإحصائية في المنطقة العربية تحديات عدة بشأن تأمين البيانات للمستخدمين، وفقا لاحتياجاتهم المتزايدة في الوقت الذي يتزايد الوعي بأهمية الإحصاءات من متخذي القرار ومن منظمات المجتمع المدني على حد سواء. إلا ان الكلفة الباهظة لجمع البيانات تقف عائقا أمام الإيفاء بالطلب على البيانات ونشرها بأشكال يسهل التعامل معها. وفي هذا السياق يمكن التطرق إلى دورية نشر البيانات والمؤشرات التي تتعلق برصد الظواهر التنموية كالأهداف الإنمائية للألفية التي توليها الدول أهمية كبيرة. ويزيد من أهمية البيانات والمؤشرات المنتجة ان تكون مصنفة حسب عدد من المتغيرات مثل الجنس والتوزيعات الجغرافية والريف والحضر وغيرها من توزيعات تستخدم في عملية الرصد والمراقبة. وتساعد المسؤولين على اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريع تمكين المرأة والتنمية الريفية.

2- تصنيف الأنشطة الإحصائية: Classification of Statistical Activities أن تصنيف الأنشطة الإحصائية هو عبارة عن تصنيف دولي أعد في تشرين الأول/أكتوبر عام 2009 لوصف الإحصاءات الرسمية بحسب الفئة، ويستخدم أساساً لبناء قاعدة البيانات الدولية وكجزء من نظام تبادل البيانات والمعلومات التعريفية Statistical Data and Meta Data Exchange (SDMX) كما ويستخدم في معظم المبادرات الإحصائية الدولية. ومن الضروري ان نميز بين هذا التصنيف والتصانيف الإحصائية المعيارية الدولية Standard Statistical

Classifications المعروفة والمستخدمة في عمليات جمع ونشر البيانات الإحصائية ومنها على سبيل المثال التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتصنيف الدولي الموحد للتعليم 2011 (أسكد).

أهم مكونات تصنيف الأنشطة الإحصائية حسب المجالات الخمسة التالية:

المجال الأول: الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية؛

المجال الثاني: الإحصاءات الاقتصادية؛

المجال الثالث: البيئة والإحصاءات متعددة المجالات؛

المجال الرابع: البنود الإحصائية العامة ومنهجية جمع البيانات ومعالجتها ونشرها وتحليلها؛

المجال الخامس: القضايا الاستراتيجية والإدارية للإحصاءات الرسمية على المستويين الوطني والدولي.

وتفاصيل تصنيف الأنشطة الإحصائية حسب المجالات الخمسة ترد في المرفق الثاني.

3- الالتزام بالأسرة الدولية للتصنيفات الإحصائية: كما أشرنا سابقا هناك العديد من التصنيفات الإحصائية الدولية المستخدمة من قبل البلدان والمنظمات الدولية في عمليات جمع البيانات ونشرها وتحليلها. وتقوم البلدان عادة بتكييف تلك التصنيفات بحيث تلائم أوضاعها الوطنية مع الحفاظ على إمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي. ويضطلع بمهمة النظر ومتابعة تطوير التصنيفات المذكورة فريق مختص يدعى فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية. واجتمع فريق الخبراء في الفترة من 18 إلى 20 أيار/مايو 2011 وناقش طائفة من قضايا التصنيفات، بما فيها ولاية الفريق وترتيبات عمله، واستعرض التقدم المحرز بشأن العديد من التصنيفات، كما واتفق على استخدام تعبير "الأسرة الدولية للتصنيفات الإحصائية" للتعبير عن التصنيفات الإحصائية.

وتتأثر نوعية البيانات التي يتم جمعها وعرضها واستخدامها بمدى الالتزام باستخدام التصنيفات الإحصائية المنقحة في التوصل إلى استنتاجات وخلاصات تعبر عن الواقع بشكل صحيح. فمن الضروري متابعة التطورات المتعلقة بعمليات التنقيح المستمرة لتلك التصنيفات. وعلى مدى عامين أنجز معهد اليونسكو للإحصاء بالتعاون مع الشركاء استكمال تنقيح التصنيف الدولي الموحد للتعليم (أسكد) 2011. وتبدو الحاجة ملحة ان تقوم بلدان الإسكوا بتكوين فريق عمل يهتم بمتابعة التصنيفات الإحصائية وتقديم الاقتراحات بشأنها وتشجيع أفضل الممارسات في وضع التصنيفات الوطنية المعتمدة على التصنيفات الدولية. هذا وقد أنشأت شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة موقعا خاصا يهتم بعرض معظم التصنيفات والمفاهيم الإحصائية ويمكن الرجوع إليها عن طريق الموقع التالي: http://unstats.un.org/unsd/class/family/default.asp.

4- مصادر البيانات الإحصائية: يمكن تحديد مصادر البيانات الإحصائية بالتالي:

- التعدادات السكانية والاقتصادية؛
- المسوح الأسرية ومسوح المنشآت الاقتصادية؛
- السجلات الإدارية على أنواعها.

ويعد التعداد العام للسكان والمساكن، أحد أبرز المصادر الأساسية للبيانات الإحصائية المتعلقة بعدد السكان ونموهم وخصائصهم وتوزيعهم الجغرافي. ويمثل التعداد المذكور جزءاً من النظام الإحصائي الوطني

المتكامل. وقد دعت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بلدان العالم كافة لتنفيذ تعداد واحد على الأقل في دورة تعدادات 2010، (2005-2014). ولتاريخه هناك سبعة بلدان عربية لم تنفذ التعداد في الدورة المذكورة (تونس والأردن وسوريا والمغرب واليمن ولبنان والعراق). ويؤمن التعداد ثروة كبيرة من البيانات يمكن استخدامها في تحليل السياسات وصياغتها واحتساب مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وكذلك اعتماد بيانات التعداد نقطة انطلاق للقيام بالإسقاطات السكانية التي يمكن استخدامها في استشراف متطلبات التنمية على المدى المتوسط والبعيد عن طريق تحديد الاحتياجات من الخدمات في العديد من المجالات الصحية والتعليمية والسكنية وما إليها من وسائل المواصلات ووسائط الاتصال.

أما فيما يتعلق بالمسوح الأسرية، فتقوم الأجهزة الإحصائية بتنفيذ سلسلة من المسوح الأسرية كالمسوح الصحية، والاجتماعية، والديمغرافية؛ ومنها مسح القوى العاملة، ومسح الدخل والإنفاق الذي يعد من المسوح المهمة التي تنتج بيانات مهمة تستخدم في تقدير مستويات الفقر وفقاً للهدف الإنمائي الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وتعد معدلات البطالة التي يوفرها مسح القوى العاملة من الأدلة المستخدمة في رسم سياسة سوق العمل، إضافة إلى مؤشرات العمل اللائق التي أوصت بها منظمة العمل الدولية.

وتعد المسوح الاقتصادية أداة مهمة في تأمين البيانات المتعلقة بالأسعار والأرقام القياسية والناتج المحلي الإجمالي، وغيرها من بيانات تستخدم أدلة في تحليل السياسات الاقتصادية والدعوة إليها.

وفيما يتعلق بالمخرجات الإحصائية من السجلات الإدارية فإنها في حدود ضيقة في معظم البلدان العربية نظراً لعدم اكتمال حوسبة السجلات الإدارية القادرة على إنتاج البيانات الإحصائية التي قد تشكل مصدراً مهماً للأدلة اللازمة لصياغة السياسات ورصد التطور. فكلما تقدمت البنية التحتية الإدارية تطورت نوعية ودورية البيانات الإحصائية.

5- نشر البيانات الإحصائية: لا تكتمل العملية الإحصائية إلا بنشر البيانات وإتاحتها للمستخدمين بحيث يمكنهم الحصول عليها بيسر واستخدامها في تطبيقاتهم وأبحاثهم وغيرها. ان التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات وخاصة قواعد البيانات أتاح للأجهزة الإحصائية الوسائل الكفيلة بتخزين البيانات واسترجاعها بسهولة فائقة، وتأمين الأدوات اللازمة لبناء قواعد البيانات التفاعلية، إلا أن هذه التطبيقات لا تزال في بداياتها في منطقتنا. ولا شك في أن التقدم في نشر البيانات سيزيد من استخدامها في مجال تحليل السياسات والدعوة إليها.

6- اتساق البيانات: وكما اشرنا يجري الحصول على البيانات الإحصائية من مصادر مختلفة، فعلى سبيل المثال يمكن الحصول على البيانات المتعلقة بالانتظام في الدراسة من السجلات الإدارية ومن المسوح الأسرية على حد سواء. وغالبا ما تتضارب نتائج هذه المصادر. لذا من الضروري العمل على توحيد المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالظواهر نفسها. وسيسهم تطوير المنهجيات المستخدمة في جمع البيانات في تأمين بيانات متناسقة تسهم في صياغة السياسات بكل سهولة ويسر.

7- تحليل البيانات: ان تحليل البيانات والتوصل إلى استنتاجات وخلاصات ونتائج يعد من العمليات المهمة التي من الضروري ان توليها الأجهزة الإحصائية الوطنية الاهتمام الكبير. إلا ان مهمة تحليل البيانات لا تزال محدودة في الأجهزة الإحصائية الوطنية. كما وان العلاقة بين الأجهزة المذكورة ومراكز البحوث والجامعات ليست فاعلة. لذا على الأجهزة الإحصائية تأمين البيانات للباحثين والأكاديميين وتسهيل مهمتهم في تحليل البيانات والتوصل إلى نتائج تسهم في توجيه السياسات.

8- نوعية البيانات: يقصد بنوعية البيانات هو مدى صلاحيتها للاستخدام في تحليل وصياغة السياسات واتخاذ القرارات. ويتم الحكم عادة على دقة البيانات اذا توفرت فيها المتطلبات المؤسسية والتنظيمية والإبعاد الثمانية التي يتكون منه إطار ضمان الجودة وهي:

- صلتها بالموضوع قيد الدراسة Relevance؛
- دقتها في وصفها للظاهرة Accuracy؛
- التوقيت المناسب لتوفرها Timeliness؛
- إمكانية الوصول إليها Accessibility؛
- قابليتها للتفسير Interpretability؛
- تماسكها Coherence؛
- سلامة المنهجية Methodological soundness؛
- النزاهة في إعدادها Integrity.

9- التعاون بين منتجي ومستخدمي البيانات: لقد أثبتت التجارب ان التعاون بين منتجي البيانات الإحصائية ومستخدميها سيعود بالفائدة على النظام الإحصائي وسيمكن النظام الإحصائي الوطني من تحديد الأولويات التي سيعتمدها في عمليات جمع البيانات ونشرها وتحليلها. وسيسهم في تطوير نوعية البيانات ويقلل من التضارب في البيانات الإحصائية المنتجة. لذا فإن التشاور المستمر مع المستخدمين سيوفر التغذية الراجعة التي ستسهم في تطوير عمليات جمع البيانات وأساليبها. هذا وقد اتخذت العديد من بلدان الإسكوا خطوات عملية لمأسسة عملية التشاور، وذلك عن طريق إنشاء مجالس استشارية عالية المستوى تتمثل فيها العديد من الوزارات والإدارات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وغيرها. ولقد حققت هذه نجاحاً كبيراً في العديد من بلدان المنطقة، حيث انها قربت بين أصحاب المصلحة وساعدتهم على تحديد احتياجاتهم من البيانات. من خلال هذه اللجان حصلت الأجهزة الإحصائية على دعم كبير.

10- اعتماد المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية: هناك ضرورة أن تأخذ التجارب الناجحة المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة عام 1994 بعين الاعتبار، خصوصاً أن المبادئ المذكورة تشتمل على أخلاقيات الإحصاءات الرسمية. لذا فأن البيانات المنتجة والمستخدمة يجب أن تعامل في إطار أخلاقيات الإحصاءات الرسمية خصوصاً عندما يتعلق الأمر بسرية البيانات المتعلقة بالأفراد وشركات الأعمال. انظر المرفق الثالث.

ويبن الرسم البياني 5 الدورة الإحصائية المتبعة في الإحصاءات الرسمية بغية إدارة وإنتاج البيانات الإحصائية اللازمة لاتخاذ القرار أو صياغة وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذا وتتم عملية جمع البيانات بناء على الطلب (Statistics is a demand driven) من قبل المستخدمين من القطاعين الحكومي والخاص بغية صياغة السياسات وتحليلها ورصد عملية التنفيذ وتقييمه. وكما هو مبين في الرسم فإن دورة العملية الإحصائية تمر بمراحل عديدة حيث تبدأ بالطلب على البيانات، تليها عملية التصميم المتعلقة بتصميم المسح الأسري على سبيل المثال، ثم تتم عملية جمع البيانات من الأسر المعيشية وفقاً لمعايير ومفاهيم متفق عليها، آخذين في الاعتبار مرحلة المعالجة الآلية للبيانات وإصدار النتائج وفقاً لمشروع الجدولة المعد من قبل. بعد ذلك تبدأ عملية التحليل والتوصل إلى خلاصات تفيد متخذي القرار. وفي ختام الدورة تستخدم البيانات في اتخاذ القرار ورصد السياسات وتقييمه وما إليه. آخذين بعين الاعتبار أن عملية الرصد والتقييم تبدأ منذ انطلاقة أي مشروع إحصائي متلازمة أيضاً مع العمل بإطار جودة البيانات.

الشكل 5- الدورة الإحصائية

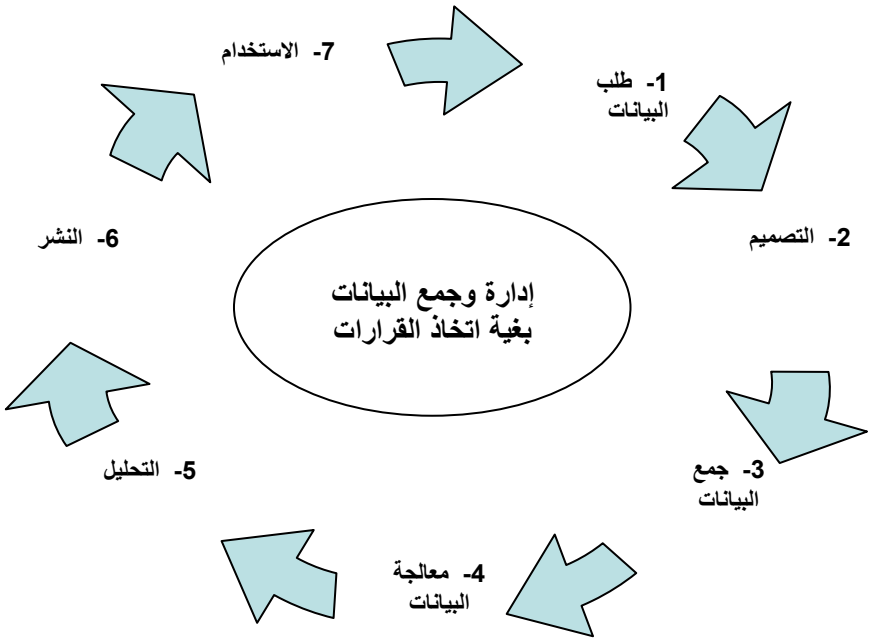

المصدر: أعد هذا الشكل اعتماداً على: Jessica Gardner. Why relevant MDG-related data may not be reaching policy and decision and decision-makers? Daejeon, Korea October 2010.

الإطار 2- التعاون بين منتجي ومستخدمي البيانات في جمهورية مصر العربية لإعداد تقارير التنمية البشرية

بالتعاون بين منتجي البيانات ممثلاً في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ومستخدمي البيانات ممثلاً في معهد التخطيط القومي تمكن فريق إعداد تقارير التنمية البشرية المصرية بمعهد التخطيط القومي من حساب مؤشرات التنمية البشرية، والتي منها يمكن رصد ومتابعة مستوى التنمية البشرية سنوياً في محافظات جمهورية مصر العربية، وترتيب المحافظات وربط ذلك بمؤشرات الفقر، وخرجت عملية الربط بتحديد الخصائص الرئيسية للفقراء والتي تمركزت حول:

1- يتركز الفقراء في المحافظات ذات المستوى الأقل للتنمية البشرية.

2- يتركز الفقر في محافظات الوجه القبلي.

3- يتركز الفقر في الريف حيث أن معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى منها في المناطق الحضرية.

4- تتمثل الخصائص الرئيسية للفقراء في أنهم يعيشون في أسر كبيرة الحجم، حيث يؤثر عدد المتكسبين وعدد المعالين بالأسرة تأثيراً كبيراً على نوعية الاحتياجات الاستهلاكية للأسرة وعلى قدرتها بالوفاء بهذه الاحتياجات.

5- معدل خصوبة مرتفع حيث أن ارتفاع مستوى الخصوبة يعني ارتفاع نسبة الإعالة.

6- عمالة الأطفال حيث تتسم الأسر الفقيرة بزيادة مستوى عمالة الأطفال وبالتالي نقص الالتحاق بالمدارس سواء بسبب الإحجام عن الالتحاق بالتعليم أو التسرب منه.

7- يزداد مستوى حدوث الفقر في الأسر التي تعولها سيدات.

8- يؤثر المستوى التعليمي لرب الأسرة بشكل فعّال في وضع الأسرة من حيث مستوى الفقر.

9- يتسم الفقراء بمعدلات مساهمة في النشاط الاقتصادي أقل من المعدلات المناظرة لغير الفقراء.

رابعاً- السياسات والبحوث واتخاذ القرار

ألف- البحوث

يتزايد الاهتمام حالياً باستخدام البحوث في التوصل إلى قرارات سليمة مستندةً إلى الأدلة. وقد بدأت الجهات البحثية تستجيب لحاجات الأفراد والمؤسسات وراسمي السياسات للقيام بأبحاث ذات علاقة.

وفي مجال البحوث الاجتماعية هناك نموذج سمّي بمنهج المشاركة، "من البحوث إلى التطبيق" (research to action) حيث أن تطبيق ما توصلت إليه البحوث يعتبر من العوامل التي تحقق الأهداف المرجوة من أجراء البحوث والإنفاق عليها، وهذا هو الحال في منهج المشاركة الذي يستطيع الناس من خلاله تحديد المشكلات الاجتماعية وتقديم الحلول الناجعة لها، وقد عبر كل من Steven Dukeshire و(2002) Jennifer Thurlow عن ذلك بوضوح. وتهتم العديد من الحكومات[6] في تخصيص موارد لإجراء بحوث متنوعة تهدف إلى بناء قاعدة معرفية من الخبرات لاتخاذ قرارات سليمة وسياسات مستندة إلى الأدلة.

ويمكن تعريف البحوث بأنها "العملية المنتظمة لجمع وعرض المعلومات " وبحوث السياسات هي نوع خاص من البحوث الذي تزود المجتمعات ومتخذي القرار بتوصيات وإجراءات واقعية لمعالجة مشكلة أو مسألة معينة. وهناك عدة أنواع من البحوث منها:

- البحوث المتوفرة: ويتم مراجعتها والتعرف إلى ما توصلت إليه، وتشتمل على مراجعة البحوث والمقالات المنشورة ومناقشه ما توصلت إليه مع الخبراء والمعنيين؛
- التحليل الثانوي: Secondary Analysis: ويعتمد على تفحص قواعد البيانات واستخدام الأساليب الإحصائية لوصفها وعرضها على هيئة رسوم بيانية؛
- اختبارات ميدانية: Field Experiments: وتهتم هذه الطريقة باختبار فعالية الإستراتيجيات في معالجتها للمشكلة، حيث تجمع البيانات عن التغيير وتحلل لتحديد اثر هذه الإستراتيجية التي من المفترض أن تعتمد على مبدأ النتيجة Result- based approach؛
- الطريقة الوصفية: Qualitative Method: تستخدم هذه الطريقة معلومات غير رقمية تجمع وتحلل للتعرف على المشكلة بل وإيجاد الحلول لها؛
- المسوح: Surveys: تستخدم هذه الطريقة في جمع البيانات عن المشكلة وأسبابها، وقد تشتمل على مقابلات شخصية أو استخدام استمارات متنوعة ورقية أو رقمية. واستطلاعات الرأي هي نوع من المسوح، تستخدم نتائجها في اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة؛
- دراسات الحالة Case studies: تشتمل دراسة الحالة على تسجيل وتحليل الخبرة العملية للمؤسسة أو المجتمع بشأن قضية محددة. وتساعد دراسات الحالة تحديد السلوك ومتغيرات أخرى بشأن القضية أو المشكلة الاجتماعية وغالبا ما تعطي فهم متكامل عن تعقيدات الموضوع؛

---

(6) تخصص دولة قطر على سبيل المثال موارد مالية (حوالي 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً) لدعم البحث العلمي في العديد من المجالات. وتهدف من وراء ذلك إلى بناء قاعدة صلبة من الخبرات والمعرفة التي تمكن من اتخاذ قرارات سليمة في مجال السياسات المستندة إلى الأدلة. بالإضافة إلى ذلك أعدت دولة قطر استراتيجيه وطنية للبحوث تشكل إضافة هامة إلى إستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016.

- تحليل التكاليف والمنافع Cost-benefit Analysis: تشتمل على مجموعة من الأساليب التي يستخدمها الباحث، في مقارنة الكلفة والمنافع العائدة للمجتمع عند تحديد الخيارات.

باء- إطار تحليل اتخاذ القرار

وفي هذا السياق فإن تطوير إطار أولي لتحليل اتخاذ القرار Decision-Analysis Framework سيسهم بدون شك في تحديد الفجوات في فهم متخذي القرار للعلاقات المتبادلة في مجالات السياسات، ويسهل إعداد أجندة للبحوث من الممكن أن تحدد أفضل الخيارات. كما سيحدد أي من المخرجات ذات أهمية فضلا عن عوامل عارضة تسهم في توفير النتائج التي يمكن توفيرها في شكل مؤشرات إحصائية عن الصحة والثروة ونوعية البيئة. (Subhrendu Pattanayak and others) (2006).

ويبين الشكل 6 التدابير المؤسسية لإنتاج البحوث الصحية على صعيد البلدان عن طريق إطار مفاهيمي عام. والفكرة هي تحديد وضعية المؤسسات البحثية وعلاقتها بمتخذي القرار في القطاع الصحي.

الشكل 6- إطار مفاهيمي عام لاعتبار البحوث الصحية جزءاً لا يتجزأ من عمل المؤسسات

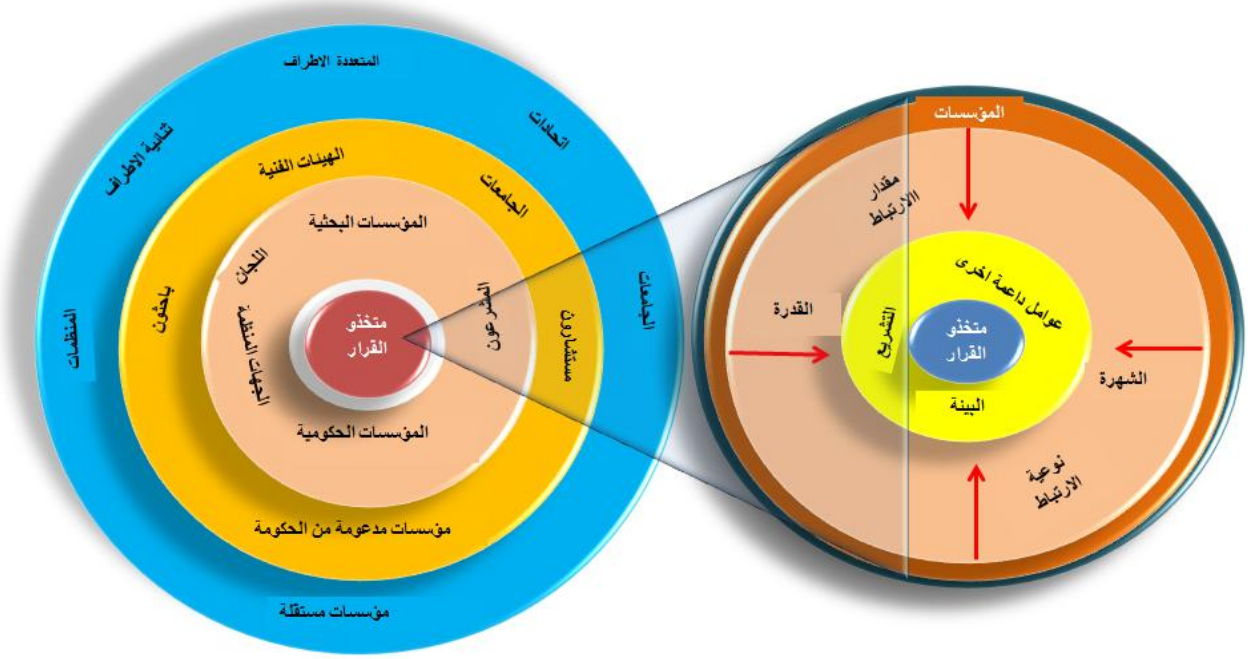

المصدر: الشكل معدل عن: The Alliance for Health Policy and Systems Research/WHO, April 2012.

خامساً- السياسات ومفهوم الرصد والتقييم

ألف- الرصد: Monitoring

وفقاً لدليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[7]، يمكن تعريف عملية الرصد على "أنها العملية المتواصلة التي تحصل الأطراف المعنية بواسطتها على تغذية راجعة منتظمة حول التقدم الحاصل في تحقيق أغراضهم وأهدافهم". فعملية الرصد لا تقتصر على مراجعة لتقدم سير الأعمال أو الأنشطة فقط بل تركز على مراجعة التقدم المحرز المتعلق بتحقيق النتائج مما يساعد على تصحيح المسار لبلوغ الهدف والغاية المرجوة.

وتعتبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن "الرصد هو العملية المنتظمة لجمع البيانات عن مؤشر معين بغية تزويد الإدارة والمعنيين بالمعلومات عن تطور التدخلات مع الإشارة إلى مستوى إنجاز الأهداف واستخدام الموارد المخصصة. وكما أشرنا يهدف الرصد إلى تحديد سير العمل باتجاه تحقيق النتائج وفي جميع مراحل الرصد هناك ضرورة لإنجاز ما يلي:

- ✓ التعرف بشكل دوري على مدى تحقق النتائج المرجوة؛
- ✓ الوقوف على العوامل التي تعيق تحقيق النتائج؛
- ✓ دراسة إذا ما كان تسليم المخرجات يتم وفقا للخطة الزمنية، وإذا ما كانت المخرجات تسهم في تحقيق النتائج؛
- ✓ مراجعة استراتيجية الشراكة. وقد يتطلب الأمر الدخول في شراكات جديدة تسهم في التوصل إلى النتيجة بشكل أسرع؛
- ✓ الاستفادة من الدروس وتكوين قاعدة معرفية من اجل شراكة أوسع. ويتطلب ذلك استخدام المعلومات المكتسبة ودراستها بشكل معمق لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

باء- التقييم: Evaluation

وكما ورد في الدليل المذكور فالتقييم "هو إجراء دقيق وصارم ومستقل يطبق على النشاطات الناجزة والجارية على حد سواء، بغية تحديد المدى الذي وصلت إليه في تحقيق الأهداف الموضوعة، والمساهمة في صنع القرار. وعلى غرار الرصد، ينطبق التقييم على الكثير من القضايا، ومن بينها الأنشطة، والمشاريع، والبرامج، والاستراتيجيات، والسياسات، والمحاور، والقطاعات، والمنظمات. ويكمن الفارق الرئيسي بين الرصد والتقييم في أن الأخير يتم بصورة مستقلة من أجل تزويد المدراء والعاملين بتقرير موضوعي عما إذا كانوا على المسار الصحيح. إضافة إلى أن التقييم أكثر دقة في إجراءاته وتصميمه ومنهجيته، ويتضمن المزيد من التحليلات المعمقة. غير أن الغاية من الرصد والتقييم متشابهة جداً. ويمكن تحديد مهامهما بما يلي:

توفير المعلومات التي تساعد البرنامج في إغناء القرارات، وتحسين الأداء، وتحقيق النتائج المقررة. لا بد لكل وحدة من وحدات الرصد والتقييم التي تعمل في مختلف المستويات مثلاً على مستوى المشروع أو

(7) انظر دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تخطيط ورصد نتائج التنمية وتقييمه. نيويورك، 2009.

النتائج من إطار مرجعي واضح خاص بها، يحدد دورها ومسؤولياتها. وبصورة عامة تتضمن هذه المسؤوليات ما يلي:

- ✓ وضع أطر الرصد المنهجية وإعداد خطة التقييم؛
- ✓ عقد لقاءات منتظمة مع الأطراف المعنية من أجل تقييم التقدم على طريق تحقيق النتائج؛
- ✓ تولي مهام الرصد والتقييم الميدانية المشتركة بغية تقدير الإنجازات والمعيقات؛
- ✓ استخلاص الدروس والممارسات الجيدة؛
- ✓ تبيان مستوى نجاح النتائج المتحققة في طرح قضايا النوع الاجتماعي ومصالح وحقوق الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع؛
- ✓ تحديد القدرات الإضافية المطلوب تنميتها بين الأطراف المعنية والشركاء؛
- ✓ رفع التقارير بصورة منتظمة إلى الأفراد والهيئات التوجيهية - بخصوص مجالات النتائج المحددة، واغتنام الفرص للتأثير على عمليات صياغة السياسات وصنع القرار؛
- ✓ ضمان جودة أعمال الرصد والتقييم، وتقديم الإرشادات عند اللزوم؛
- ✓ تقدير ملاءمة إطار الرصد والتقييم على أسس منتظمة تستند إلى نشوء أولويات إنمائية جديدة أو ظروف متغيرة.

جيم- الرصد والتقييم المعتمد على النتائج Result-based Management

يمكن تعريف عملية الرصد والتقييم المعتمدة على النتائج، بأنها عملية تحسين للنتائج بشكل منتظم ومستمر. وهي عبارة عن عملية إصلاح تتم عن طريق متابعة أداء المؤسسات الحكومية في تنفيذها لأهداف التنمية، وجمع وتحليل لمعلومات عن المؤشرات الأساسية ومقارنة النتائج التي تتوفر مع النتائج المتوقعة. ويمكن القول ببساطة أن الرصد هو عملية متابعة لتغير المؤشرات نحو تحقيق الأهداف المحددة. بينما يأخذ التقييم بعداً أوسع آخذاً بعين الاعتبار التقدم نحو تحقيق الأهداف ومنطقية الخطوات ونتائجها.

ويمكن عرض تقييم النتائج المتوخاة عن طريق "نموذج منطقي" Logical Framework يبين أنواع المعلومات والبيانات بحسب المرحلة. والنموذج المنطقي المعروض في الشكل 7 يبين النتائج التتابعية المنطقية في كل مرحلة من مراحل السياسة أو المشروع. والمثال التالي هو من السياسات الصحية المتعلقة بالجفاف عند الأطفال Oral rehydration therapy حيث يوضح أن نجاح معالجة الجفاف عند الأطفال أدى إلى نتائج جيدة متمثلة بانخفاض معدلات وفيات الأطفال دون 5 سنوات. وهذا الإطار مستمد من دليل تدريبي لمنظمة اليونيسيف، حيث يبين تتابع خطوات الرصد والتقييم وصولاً إلى النتائج[8]. ومن الممكن استخدام هذا النموذج في العديد من البرامج خاصة إذا كانت النتيجة المتوقعة متعددة كما هي الحال في الأهداف الإنمائية للألفية.

(8) See Glen M. Farrel. Result-Based monitoring and evaluation at the commonwealth of Learning 2009, Canada.

الشكل 7- رسم توضيحي يبين تتبع مسار احد الأهداف الإنمائية الوطنية

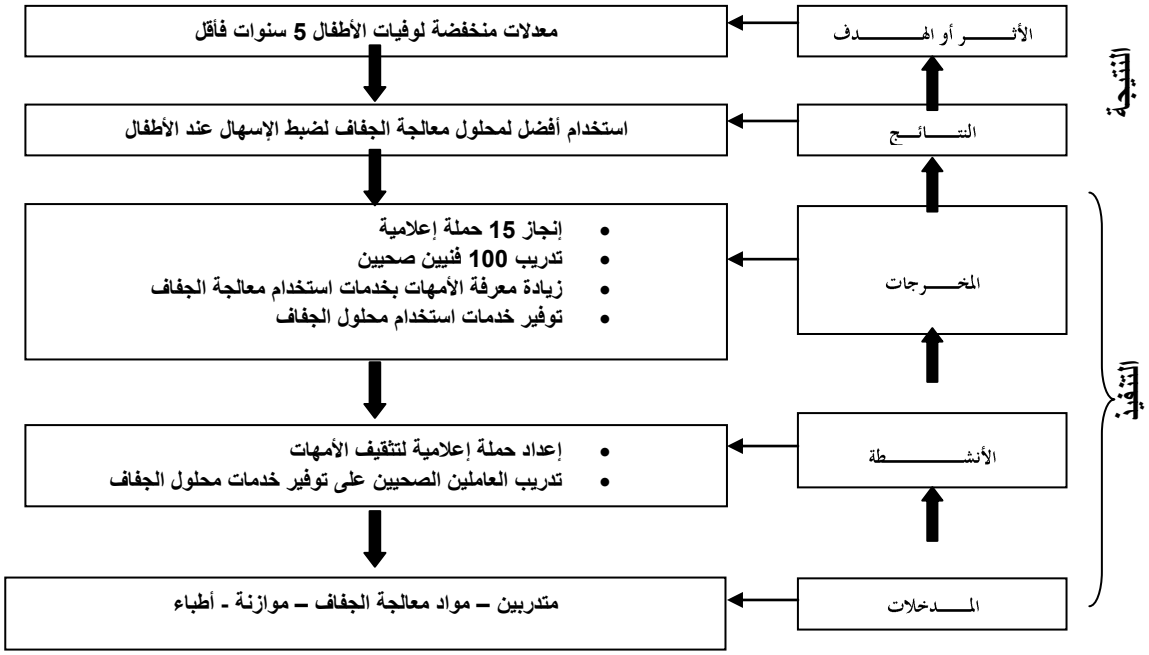

ملاحظة: معدل عن Glen M. Farrell. Commonwealth of Learning. Vancouver (2009) A Handbook on Result-Based monitoring and evaluation at the Commonwealth of Learning.

دال- تصميم وبناء وتشغيل نظام للرصد والتقييم قائم على النتيجة

هناك الكثير من المبادرات الدولية القائمة، والتي تدفع بلدان العالم ومنها البلدان العربية إلى متابعة أهدافها التنموية بالاعتماد على أنظمة قائمة على النتيجة، وفي مقدمة هذه المبادرات الأهداف الإنمائية للألفية، التي تهدف إلى الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة. هذا وقد حددت الأهداف الثمانية المكونة للأهداف الإنمائية للألفية وحددت كذلك النتائج المتوخاة بحلول عام 2015. هذا ومن الممكن تتبع مدى تحقيق الأهداف باستخدام المؤشرات التي اعتمدت لقياس النتيجة. ويبين الشكل 8 الخطوات اللازمة لتصميم وبناء وتشغيل نظام الرصد والتقييم القائم على النتيجة.

الشكل 8- تصميم وبناء وتشغيل نظام الرصد والتقييم القائم على النتيجة

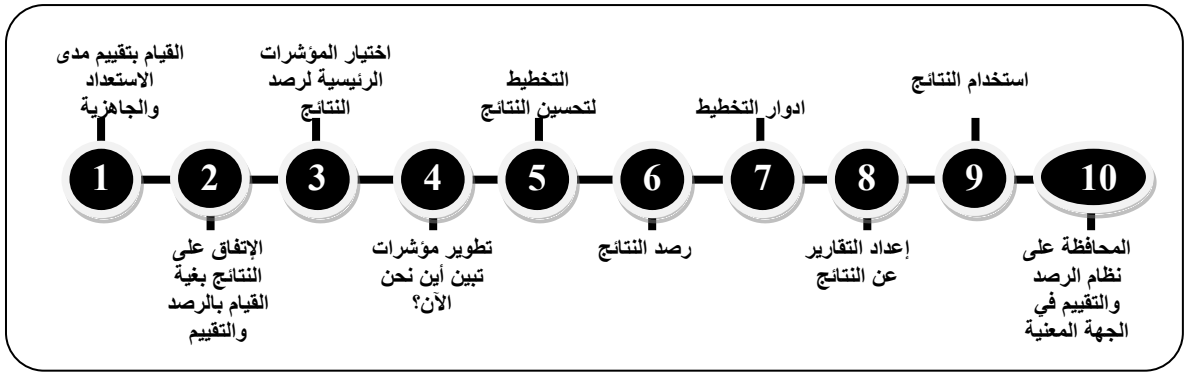

المصدر: اعتماداً على: Jody Zall Kusek. Ten steps to a Result –Based Monitoring and Evalution system.

وفي إطار الأهداف الإنمائية للألفية من الممكن إعداد نُظم للرصد والتقييم تعتمد على النتائج في العديد من القطاعات والسياسات. ويشير الرسم البياني أعلاه إلى الخطوات المنطقية التي يتبعها نظام الرصد بغية الوصول إلى نتائج وإصدار التقارير المتعلقة بالنتائج واستخدامها في اتخاذ القرار. ولا نعني هنا أن هناك تتابعا محددا يحول دون تنفيذ أكثر من نشاط في وقت واحد. وفيما يلي نعرض للخطوات العشر كما جاءت عند Jody Zall Kusek (2004).

1- إجراء تقييم للاستعداد، وهو ما يعد وسيله لتحديد قدرة الحكومة وشركائها في التنمية ورغبتهم في إنشاء نظام للرصد والتقييم على أساس النتائج Result-based Monitoring and Evalution.

2- الاتفاق على نتائج الرصد والتقييم. ويتناول هذا الأمر المطلب الأساسي المتمثل في تطوير نتائج استراتيجية والتي على أساسها يتم تركيز وتوجيه موارد وأنشطة الحكومة وشركائها في التنمية.

3- تطوير مؤشرات محورية لمتابعة النتائج. وهو ما يعد وسيلة لتقييم درجة تحقيق النتائج. ويمثل تطوير المؤشرات نشاطاً رئيسياً في إنشاء نظام للرصد وللتقييم يوجه كافة عمليات جمع البيانات وتحليلها ورفع تقارير بها.

4- جمع البيانات الأولية عن المؤشرات. إن جمع البيانات الأساسية يعني بالضرورة القيام بالمقاييس الأولية للمؤشرات وان قياس ما تحقق أو لم يتحقق من نتائج يبدأ بوصف وقياس الظروف المبدئية التي تتعامل معها النتائج.

5- التخطيط للتحسينات وتحديد أهداف واقعية. هناك حاجة لوضع أهداف مؤقتة تحدد مقدار التقدم الواجب إحرازه نحو تحقيق نتيجة ما وإطاره الزمني ومستوى تخصيص النتائج.

6- متابعة النتائج. في هذه الخطوة يتم وضع خطوط إرشادية لجمع البيانات وتحليلها وإبلاغها. وتحديد المسؤول عن الأنشطة وإيجاد أساليب لمراقبة الجودة بالإضافة إلى وضع الحدود الزمنية والتكاليف والعمل من خلال أدوار ومسؤوليات الحكومة والشركاء الآخرين في التنمية والمجتمع المدني وأيضاً تحديد الأدلة الإرشادية عن الشفافية ونشر البيانات وتحليلها.

7- تقييم المعلومات لدعم اتخاذ القرار. يتم التركيز هنا على المساهمات التي يمكن لدراسات التقييم وتحليلاتة تقديمها من خلال هذه العملية في تقييم النتائج والتحرك نحو تحقيق النتائج.

8- تحليل النتائج ورفع تقارير بها. يتم تحديد النتائج التي سيتم إبلاغها من خلال التقارير وشكل التقرير ومواعيد تسليمها.

9- استخدام النتائج. إن القضية الأساسية هنا لا تتمثل في توليد معلومات مبنية على النتائج ببساطة، وإنما في توصيل تلك المعلومات الى المستخدمين المناسبين في الوقت المناسب حتى يتسنى لهم أخذها في الحسبان عند إدارة الحكومة أو المنظمة.

10- ضمان استمرار نظام الرصد والتقييم داخل الحكومة. عبارة عن ستة معايير أساسية لإنشاء نظام مستدام، وهي الطلب والهيكل والجدارة بالثقة والمعلومات الموثقة والمساءلة والحوافز والقدرة.

الإطار 4- البرنامج التنموي التنفيذي في الأردن 2011-2013

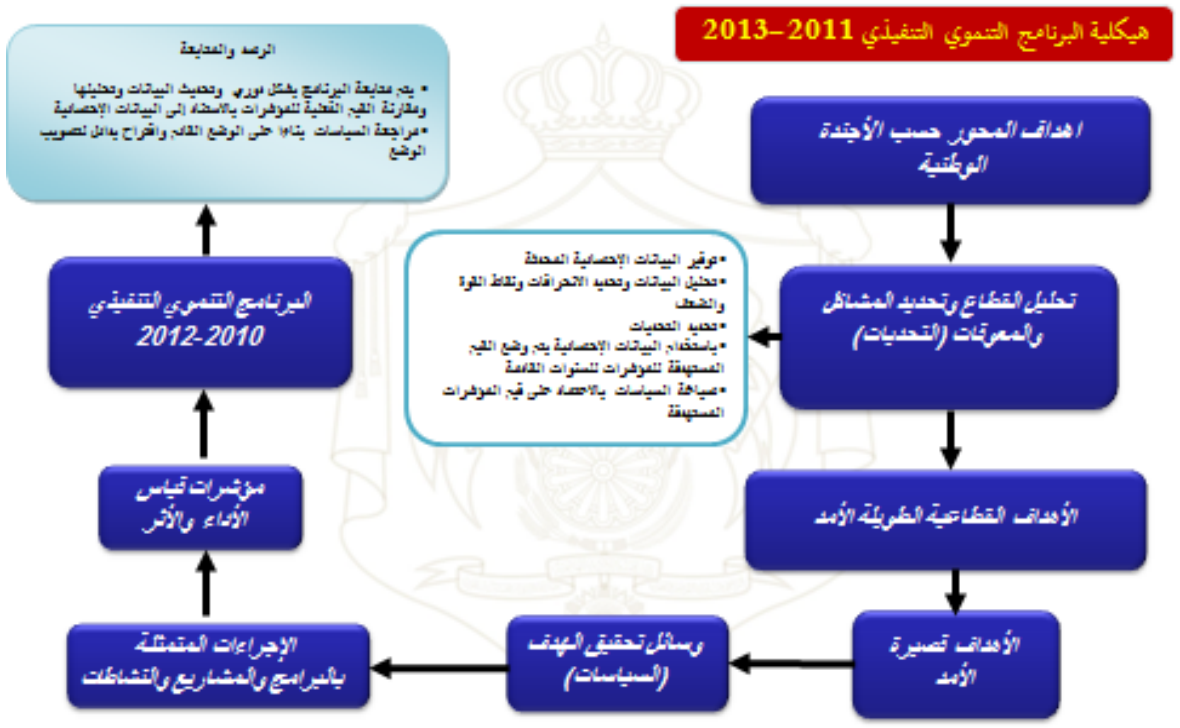

سادساً- السياسات التنموية والأهداف الإنمائية للألفية

ألف- الأهداف الإنمائية للألفية

تُعدُّ الأهداف الإنمائية للألفية تجسيدا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، المرتبطة بخطة الأمم المتحدة للتنمية، وهي تمثل تتويجاً للعديد من مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في العقد الماضي، بما في ذلك مؤتمرات القمة بشأن التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية والمرأة والسكان والتنمية الاجتماعية وغيرها. وهي أهداف عالمية كمية محددة المدة وُضعت لمعالجة الفقر المدقع والجوع والمرض، ولتعزيز المساواة بين الجنسين والتعليم. وهي تجسيد أيضا لحقوق الإنسان الأساسية، التالية[9]:

حق الجميع في الصحة الجيدة والتعليم والمأوى. ويتضمن الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق ببناء شراكة عالمية من أجل التنمية، التزامات في مجالات المساعدة الإنمائية وتخفيف الدين والتجارة والحصول على التكنولوجيات.

وخلال العقد الماضي، أدّى إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية إلى التعهّد بالتزامات وإقامة شراكات غير مسبوقة أعيد التأكيد عليها في مؤتمرات القمة والاجتماعات المتعاقبة، بما في ذلك المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام 2002 في مونتيري بالمكسيك، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 الذي عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، ومؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الذي عقد في نيويورك.

وخلال الفترة نفسها، تعين أيضاً على الشعب والحكومات التعامل مع تحديات جديدة غير متوقعة. وتتعلق بعض هذه التحديات ببلدان أو مناطق بعينها، في حين كان بعضها الآخر عالمياً، مثل أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية اللتين شهدتها السنوات الثلاث الماضية.

ويتمّثل التحدي الذي يواجهنا اليوم في الاتفاق على خطة عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولئن كانت ثلاث سنوات تفصلنا عن التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015، فإن احتمال عدم تحقيق الأهداف نظراً لعدم وجود التزام بتحقيقها هو احتمال قائم بالفعل.

وتوفر الأهداف الإنمائية للألفية إطارا تاريخيا للتركيز والمساءلة. غير أن موضوع المساءلة بات على المحك وستكون هناك حاجة إلى مواصلة تعزيزه لتحقيق الأهداف بحلول عام 2015. فهذا هو الأمر الأكثر أهمية حيث أن الأهداف تعد مرتكزات مهمة نحو تحقيق التنمية العادلة والاستدامة للجميع. وفي الوقت نفسه، فإن الآثار المدمرة لتغيّر المناخ تلوح في الأفق، ويواجه المجتمع الدولي تحدياً يتمثل في ضرورة العمل معاً لضمان وضع نهاية للفقر المدقع وتحقيق التنمية المستدامة لإنقاذ كوكب الأرض وشعوبه، ولا سيما سكانه الأكثر ضعفاً.

([9]) ارجع إلى تقرير الأمين العام المتعلق بمتابعة قمة الألفية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. الدورة الرابعة والستون. 12 شباط/فبراير 2010. بعنوان الوفاء بالوعد: استعراض تطلعي لتعزيز وضع برنامج عمل متفق علية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015

وفي هذا الصدد أعد فريق التنمية في الأمم المتحدة (UNDG) إطاراً لتسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني.(MAF) .MDG Acceleration Framework at the Country Level وهو عبارة عن إطار منهجي يوفر للحكومات وشركائهم منهجية لتحديد أولويات المعوقات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم في تحقيق الأهداف الفرعية التي لا تزال خارج المسار والإسراع في إيجاد الحلول لهذه المعوقات. ويبدأ الإطار المذكور بتحديد الأهداف التي لا تزال خارج المسار والتي تهتم الدولة بانجازها. وتطلب المنهجية من الشركاء اتباع أربع خطوات منتظمة لمعالجة كل هدف لا يزال خارج المسار وهي[10]:

- تحديد التدخلات ذات الأولوية بكل بلد؛
- تحديد وترتيب الأولويات من المعوقات عند التنفيذ الفعال على مستوى التدخلات ذات الأولوية؛
- اختيار حلول تسريع ممكنة متعددة الشركاء من أجل التغلب على المعوقات ذات الأولوية؛
- تخطيط ورصد تنفيذ الحلول المختارة.

والنمهجية المتبعة في الإطار المذكور مرنة بحيث تمكن البلدان من تطبيقها على الصعيد الوطني أو الإقليمي وتساعد في تشكيل استراتيجيات عامة أو قطاعية. أو تدفع بالاستراتيجيات القائمة إلى التركيز في التنفيذ. وتنفيذ هذا الإطار سيؤدي إلى وضع خطة تنفيذية شاملة للإسراع في تقدم تنفيذ الأهداف المختارة التي تتماشى مع عملية التنمية الوطنية والقطاعية والتي تحشد جهود كافة الشركاء حول نفس الهدف على الصعيد الوطني.

وأختبر إطار تسريع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية MAF من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتحديد فريق الأمم المتحدة للتنمية في 10 بلدان منها المملكة الأردنية الهاشمية من منطقة غرب آسيا وبعدها اعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2010. وهو الآن أداة متاحة للإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني. ولمزيد من المعلومات حول هذا الإطار يمكن زيارة الموقع www.undg.org/index.cfm?p=1505.

باء- بناء القدرات

نظمت شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وصندوق التنمية الأفريقي، حلقة عمل إقليمية، في عمَّان، من 10 إلى 13 تموز/يوليو 2011، بشأن استخدام مبادرة SDMX لتبادل البيانات الإحصائية والوصفية فيما يتعلق برصد الأهداف الإنمائية للألفية. ووفرت حلقة العمل تدريبا عمليا على استخدام هذه المبادرة من أجل تبادل البيانات والبيانات الوصفية المتعلقة بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، كما وفرت التدريب على تحويل قواعد بيانات الأهداف الإنمائية إلى الشكل الخاص للألفية الموجودة والمخزنة على برامج نظام معلومات التنمية DevInfo بالمبادرة من أجل الإبلاغ عن البيانات. وإضافة إلى ذلك، أوصت حلقة العمل بوضع استراتيجيات لتحسين التنسيق داخل النظم الإحصائية الوطنية، وبين النظم الوطنية والنظم الدولية.

(10) MDG Accelaration framework: Operational Note October 2011. UNDP, UNDG. Burea for the development of Policy Programme. www.undp/poverty.

وساعدت حلقة العمل المشاركين على فهم فوائد استخدام المبادرة في الإبلاغ عن البيانات والمعلومات الوصفية على المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك:

- الحد من أوجه التباين في البيانات؛
- الوفورات في الميزانية؛ والحد من عبء الإبلاغ؛
- تحسين التنسيق داخل النظم الإحصائية الوطنية؛
- أعربت البلدان عن رغبتها في اعتماد معيار عمليات تبادل البيانات والبيانات الوصفية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛
- الطلب من شعبة الإحصاء واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تنظيم دورات تدريبية إضافية لمكاتب الإحصاءات الوطنية والوزارات المعنية لتعزيز المهارات في مجال المبادرة؛
- الطلب من شعبة الإحصاءات، على وجه الخصوص، تنظيم حلقة عمل دولية يمكن فيها للبلدان الأكثر تقدماً استخدام المبادرة SDMX في عمليات تبادل البيانات والبيانات الوصفية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛
- دعم البلدان فكرة استخدام واجهة بينية تخزن معلوماتها عن الأهداف الإنمائية للألفية في هذا النظام (DevInfo) وباستخدام الدروس المستفادة من حلقة العمل، ستكيّف شعبة الإحصاء مواد التدريب لمواءمتها مع احتياجات البلدان النامية في مناطق أخرى، وستدمج هذه المواد في حلقات العمل المقبلة بشأن استخدام المبادرة (SDMX) للإبلاغ عن بيانات الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد خضع تعريف هيكل بيانات الأهداف الإنمائية للألفية الذي وضعته فرقة العمل المعنية بالمبادرة لعدد من الاختبارات خلال السنوات القليلة الماضية. وأبرزت نتائج الاختبارات وجود أوجه قصور في النسخة الأولى من تعريف هيكل البيانات، من قبيل الازدواجية وعدم وجود تعريفات وتفسيرات شاملة. وأجرت شعبة الإحصاء تنقيحاً شاملاً لتعريف هيكل بيانات الأهداف الإنمائية للألفية بغية معالجة أوجه القصور فيه وتحسين أدائه الوظيفي، وترقيته إلى نسخة معدلة. وعرض التعريف المنقح لهيكل البيانات في الدورة العشرين لاجتماع الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء، الذي عقد في مانيلا في تشرين الأول/أكتوبر 2011. وبعد التشاور مع أعضاء الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء أتيح هذا التعريف للمستخدمين على الموقع الشبكي لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية[11].

(11) أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعون بعنوان مؤشرات التنمية لرصد الأهداف الإنمائية للألفية 28 شباط/فبراير 2012.

الإطار 5- ملخص برنامج تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية بالمغرب (نموذج «MAMS» كأداة لتحليل أهداف الألفية من أجل التنمية)

يعد برنامج "تقييم استراتيجيات التنمية لتحقيق أهداف الألفية من أجل التنمية بالمغرب" من بين البرامج القيمة التي تم انجازها من طرف المندوبية السامية للتخطيط، بدعم تقني ومالي من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذا البنك الدولي. منذ انطلاق تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 على الخصوص، وتراكم إنجاز عدة برامج ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي على العموم، كان من المتوقع على أن المغرب باستطاعته تحقيق معظم أهداف الألفية من أجل التنمية في أفق 2015. لذا كان من الضروري التفكير في منهجية شاملة تبرز مدى تأثير هذه الإنجازات ومدى تفاعل أهداف الألفية من أجل التنمية فيما بينها. وكطريقة بديلة للطريقة المعتمدة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبنية على فرضية الوثيرة القارية ما بين السنوات المنجزة وأفق 2015، كان من الضروري التفكير في منهجية أخرى، أكثر شمولية وأكثر دقة وذلك باستشارة خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وبغية ذلك، أعدت المندوبية السامية للتخطيط مقاربة شمولية معتمدة أساسا على تطبيق النماذج الاقتصادية: نموذج محاكاة أهداف الألفية من أجل التنمية من خلال إعداد وتطبيق نموذج ديناميكي للتوازن الحسابي العام.

وتتلخص الأهداف الأساسية لهذا البرنامج في:

- تقييم الآثار على الاقتصاد من خلال أسواق عوامل الإنتاج؛
- تحليل الحاجيات من الموارد النادرة(الشغل وتمويل الاستثمارات والسلع والخدمات الأخرى) في قطاعات الخدمات المرتبطة بأهداف للتنمية وغيرها من القطاعات؛
- إبراز دور أهداف الألفية للتنمية في زيادة موارد الاقتصاد من خلال سوق الشغل وفي نمو الدخل والاستثمارات على المدى الطويل؛
- فهم تأثير السيناريوهات المختلفة للتخفيف من حدة التنافس على الموارد بين قطاعات الخدمات المرتبطة بأهداف الألفية من أجل التنمية والقطاعات الأخرى.

يتضمن نموذج "MAMS" وحدات مرتبطة بالفقر والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. ويصف هذا النموذج الآليات التي تتفاعل من خلالها أهداف الألفية للتنمية، حيث يمكن فهم التكاملات بين النفقات. كما أن هناك وحدات تتعلق بخمسة من أهداف الألفية من أجل التنمية مع علاقاتها الوظيفية ومرونتها المطابقة. ووحدة خاصة لهذا النموذج تجمع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (العوامل) والمؤشرات المستعملة لتتبع التقدم الحاصل لتحقيق هذه الأهداف.

أشرف على هذه التجربة المغربية، خبراء عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وكذا خبراء من المندوبية السامية للتخطيط بإشراك مختلف القطاعات الحكومية المعنية خاصة، وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة بتوفير الإحصاءات اللازمة لتنفيذ هذه الممارسة. استغرق تنفيذ هذه التجربة ثلاث سنوات (نهاية 2007 إلى آذار/مارس 2010). كانت كافية لإعداد النموذج المغربي وتكييفه وكذا دعم قدرات الأطر المغربية في هذا المجال.

مكنت هذه التجربة من محاكاة تأثيرات السياسات العمومية على أهداف الألفية من أجل التنمية، من جهة، وتقييم تأثيرات الأزمة العالمية على تحقيق أهداف الألفية، من جهة أخرى. إذ، مكن هذا البرنامج من تطوير قاعدة المعطيات عبر استغلال المعطيات المستخرجة من طرف البحوث الإحصائية المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط وكذا القطاعات الحكومية المعنية في الفترة ما بين 2007 و2010 وكذا محاولة تحيينها وتثمينها في الفترات المقبلة.

بنجاح هذه الممارسة أصبح من اللازم تثمينها واعتمادها "كممارسات جيدة" وفي سنة 2011-2012 تم تنفيذها على عدة مجالات من بينها مجال "التقاعد" وذلك بتسليط الضوء على الوضعية الراهنة لمنظومة التقاعد بالمغرب، التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط باقتراح سيناريوهات لحل مشكلة التقاعد بالمغرب في السنوات المقبلة.

سابعاً- التوعية بأهمية البيانات الإحصائية

ألف- التوعية

بكل بساطة يمكن تعريف التوعية بأهمية البيانات الإحصائية والدعوة بأنها "عبارة عن عملية يعدها وينفذها مجموعة من الأفراد تهدف إلى التأثير في السياسات العامة من أجل إحداث تغيير في سياسات المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وفي وعي الأفراد بغية القيام بعمل أو نشاط يؤدي إلى أستخدم البيانات الإحصائية في رسم السياسات ورصد تنفيذ أنشطتها أو توعية المعنيين بأهمية استخدام الإحصاءات لإجراء التدخلات اللازمة في مسار الخطط واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة."

ومن الضروري التمييز بين التوعية بأهمية الإحصاء والعديد من المفاهيم ذات العلاقة مثل التشاور والتواصل ونشر البيانات. وتبدو الحاجة ملحة في البلدان العربية نحو إعداد استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء وإنتاج البيانات اللازمة للتخطيط للتنمية. ومن الضروري أن تشتمل تلك الاستراتيجيات على برامج وأنشطة تهدف إلى الارتقاء بكامل العملية الإحصائية الوطنية. وأن توضح الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء عمليات بناء القدرات الإحصائية الوطنية المؤسسية والبشرية وعلاقة المخرجات الإحصائية بعملية التنمية الوطنية. وبالضرورة فإن تنفيذ أنشطة الاسترتيجية المذكورة سيؤدي إلى توفير مجموعة مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات برامج الحد من الفقر أيضاً.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن برامج التوعية والدعايه المعتمدة، يجب أن تشتمل على أنشطة دعائية لكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية بغية حشد الدعم اللازم والتأثير على متخذي القرار لوضع البرامج الكفيلة بتحقيق الهدف المعني. هذا وسيعتمد نجاح حملة التوعية والدعاية بشكل كبير على العلاقة المتينة التي تنشأ بين المعنيين بالتوعية والدعاية ومتخذي القرار وفئات أخرى معنية.

باء- محركات التغيير

لقد حدد المجتمع الدولي عام 2000 الأهداف الإنمائية للألفية كإطار دولي للتنمية، وطالب بلدان العالم إلى تحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2015. وعلى الصعيد الوطني طالب المؤسسات السياسية والإدارية ومنظمات المجتمع المدني والأفراد العمل معا لتحقيق تلك الأهداف. وتسهم استراتيجيات التوعية والدعاية من أجل الإحصاء في تركيز الجهود على الذين أوكلت لهم مهمة أحداث التغيير والتطوير في الأجهزة الإحصائية الوطنية وفي مجمل النظام الوطني للإحصاء. أن الأهداف الرئيسية للتوعية والدعاية ستركز على المؤسسات والأفراد الذين باستطاعتهم إحداث التغيير والاستثمار المطلوب لتطوير النظم الوطنية للإحصاء.

جيم- كيفية تطوير خطة استراتيجية للتوعية والدعاية من أجل الإحصاء

يمكن إعداد خطة استراتيجية للتوعية بأهمية الإحصاء عن طريق مناقشة النقاط التالية في ورشة عمل تعتمد على العصف الذهني.

- ما هي التغييرات المطلوبة التي يجب أن تشملها استراتيجية الدعاية؟
- ما هي المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بما فيها الأجهزة الإحصائية التي تؤثر في إحداث التغيير والتطوير؟

- من هي المؤسسات والأفراد الذين سيقومون بقيادة عملية التغيير؟
- ما هي المحفزات اللازمة لتلك الأفراد والمؤسسات؟
- ما هي أفضل الرسائل اللازم استخدامها في الدعاية؟
- كيف تصل الرسائل إلى المستهدفين؟

وبعد ورشة العمل المستندة إلى العصف الذهني، يمكن التوصل إلى إطار يحدد المخرجات.

وفيما يلي مثال عملي، يتعلق بتحسين المعرفة بأهمية البيانات الإحصائية واستخدامها في التوعية

أهداف التوعية	**من يقوم بالتوعية ولمن؟ من يحقق هدف التوعية؟**	**الرسائل الرئيسية** ما هي الرسائل الأساسية التي على المعنيين إيصالها؟	**المواد الدعائية** ما هي المواد الدعائية التي من الممكن ان تسهم في انجاز الهدف الدعائي؟	**المناهج الدعائية المتبعة** ما هي أفضل المناهج المتبعة لتحقيق الهدف؟
تحسين وتعزيز استخدام البيانات الإحصائية في التوعية الهادفة إلى التغيير	• وسائل الإعلام	• وراء كل رقم قصة • أي شيء لا تستطيع قياسه لا تستطيع إدارته	• بيانات صحفية • مؤتمرات صحفية • نشرات ومقالات في الصحف وغيرها	• طريقة مباشرة خاصة لرجال الإعلام
	• منظمات المجتمع المدني	• اعتمد علينا لأننا سنعتمد عليك	• مواد مدرسية • رسائل نصية • برامج موسيقية • برامج إذاعية • مسابقات كتابية	• برامج إذاعية للشباب مع جوائز للفائزين. • طرق غير مباشرة مع نشر مطويات
	• متخذو القرار في الإدارات الحكومية	• بيانات نوعية • تخطيط أفضل • تنمية ناجحة	• اجتماعات أعمال • ندوات	• طريقة مباشرة
	• مجتمع الأعمال • الشباب • مراكز البحوث • الجامعات والمعاهد	تعرف على حقيقة الأسواق	• عروض بوربونت PowerPoint • تقارير وكتيبات واجتماعات ومؤتمرات	• طريقة مباشرة

المصدر: أعد هذا الجدول اعتماداً على:Paris 21 Advocating for the National Strategy for the Development of Statistics Page20.

وكما ورد في دليل Paris 21 هناك ضرورة ان تتضمن استراتيجية التوعية خطة تنفيذية تشتمل على الأنشطة التالية:

- تشكيل فريق التخطيط المعني باستراتيجية التوعية؛
- تحديد العناصر الرئيسية المعنية بالعمل في كافة مراحل تنفيذ الأنشطة؛
- إعداد الخطة والموازنة؛
- توفير مواد التوعية الأساسية والتمويل؛
- إعداد الجدول الزمني لتنفيذ الأنشطة.

ثامناً- معايير اختيار الممارسات الناجحة

ألف- معايير الاختيار

من المفيد التذكير هنا أن الهدف النهائي من هذا العمل هو تحديد وتوثيق الممارسات الجيدة المتعلقة بالاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية في الكثير من التجارب السابقة والتعلم منها واستخدامها في مواجهة تحديات قائمة حالياً. ومن أهم معايير اختيار الممارسات الجيدة ما يلي:

- ان تكون الممارسة التي يجري اختيارها أحدثت تحسيناً يمكن قياسه في منهجية أو طريقة قائمة تتعلق باستخدام البيانات الإحصائية؛
- ان تكون الممارسة قد قدمت حلاً ناجحاً لقضية ما باستخدام البيانات الإحصائية؛
- ان يشترك في إعدادها مستخدمو ومنتجو البيانات الإحصائية؛
- أن تكون الممارسة قابلة للتكرار والتطوير والتكييف؛
- ان تتمتع الممارسة بوضوح الأهداف والعمليات والنتائج لكي يسهل فهمها من قبل الآخرين؛
- ان يكون استخدام البيانات في الممارسة المختارة قد تم بطريقة إبداعية ومستدامة.

باء- توثيق الممارسات الجيدة

إن توثيق التجارب الجيدة هو تسجيل للدروس المستفادة التي يمكن استخدامها من المؤسسة نفسها لمواجهة تحديات جديدة أو من مؤسسات أخرى بغية إيجاد حلول لمشكلات مشابهة. ويجب أن تشتمل هذه العملية على وصف مفصل للأسلوب الذي استخدم في إيجاد الحلول الناجحة للمشكلات التي عولجت. كما يجب أن يظهر التوثيق تحليلا للمسألة أو القضية وتحديدا للخيارات والتبريرات التي اعتمدت في اختيار الحلول التي أدت إلى النجاح.

من ناحية ثانية يجب أن لا يكون التوثيق عبارة عن سرد للأحداث أو الوقائع التي وقعت، بل يجب أن يستند إلى تحليل دقيق لعوامل النجاح مع ذكر الظروف التي كانت سائدة أثناء تحقيق النجاح. أن الهدف من توثيق الممارسات الجيدة هو تأمين أداة للأفراد والمؤسسات لاطلاعهم على الخبرة وتبادل نجاحاتهم مع شركائهم ونظرائهم. من هنا تنبع أهمية إعداد مبادئ توجيهية تساعد المعنيين على إعداد الدروس الناجحة التي سيختارونها للدراسة.

تاسعاً- المبادئ التوجيهية لإعداد الممارسات الجيدة

فيما يلي عرضٌ لمكونات المبادئ التوجيهية المتعلقة بإعداد الممارسات الجيدة وتوثيقها:

ألف- تحديد المشكلة أو الموضوع

من الضروري وصف المشكلة التي عولجت بالاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية بشكل جيد. وقد تتعلق هذه المشكلة بمسائل كالفقر أو البطالة أو الأمية أو التسرب المدرسي، أو بتمكين المرأة والحماية الاجتماعية وغيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب التصدي وإيجاد الحلول المناسبة لها. وقد تتعلق التجربة الناجحة بتنفيذ مسح إحصائي، أو تطوير مجموعة من المؤشرات الإضافية التي أسهمت في إيجاد حل لأحد الأهداف الفرعية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

وكما هو معلوم، اعتمدت الأهداف الإنمائية للألفية عام 2000 من رؤساء وملوك وأمراء وقيادات معظم البلدان. وتم اعتبارها الأجندة العالمية للتنمية التي يجب تحقيق أهدافها بحلول عام 2015. إلا أن توطين تلك الأهداف كان هو النداء الهام الذي يمكن التعبير عنه باعتباره إدماج للأهداف الإنمائية للألفية في عملية التنمية الوطنية، بحيث تصبح تلك الأهداف جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية بل جزءٌ من استراتيجية التنمية الوطنية لأقاليم البلدان المختلفة.

ونرى هنا أنه من المفيد أن تقوم إحدى البلدان التي حققت نجاحا على هذا الصعيد بتوثيق هذا النجاح الذي يمكن اعتباره من الدروس الناجحة في مجال استخدام الإحصاءات وتوظيفها في جعل الأهداف الإنمائية العالمية أهدافا وطنية.

وفي مجالات إبداعية وجديدة قد تقوم بعض الدول أو يقوم بعض الخبراء بإعداد ممارسات جيدة حول استخدام بيانات التعداد العام للسكان والمساكن في إعداد المخطط التوجيهي لبعض المدن وإيجاد الحلول الناجحة في مجال التنظيم المكاني أو إيجاد الحلول لمشكلات المواصلات وغيرها. وبدون شك فان عرض تلك الممارسات سيضيف بعداً جديداً لاستخدام البيانات في مجالات حديثة ستغني هذه التجربة، وستقدم إحدى الممارسات الفريدة في مجال التنظيم المكاني ونظم المعلومات الجغرافية.

ومن التجارب الجيدة التي من الممكن عرضها وفقاً لدليل أعدته الجمعية الملكية الإحصائية في بريطانيا (Andrew Garatt MCIPR, Adrian Penrose MCPIR 2010) يتعلق باستخدام الإحصاءات في مجال التواصل حيث تضمن الدليل مبادئ تعريفية أهمها:

- ✓ تقديم يتضمن شرحاً حول توظيف البيانات الإحصائية لتحقيق أهداف العلاقات العامة سواء من حيث التوعية أو إعلام متخذي القرار بقضايا محددة أو التأثير في سلوك الجمهور؛
- ✓ لماذا تستخدم الإحصاءات؟ حيث يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن البيانات الإحصائية تعطي صورة واقعية عن القضايا وتستخدم لقياس الأثر الذي تحدثه السياسات؛
- ✓ ما هي الإحصاءات التي يجب استخدامها في نشاطات العلاقات العامة؟

- ✓ تحليل نتائج المسح أو الإحصاءات المستخدمة في عملية التواصل؛
- ✓ إعداد التقارير التي يجب أن تشتمل على المنهجية التي استخدمت في الحصول على البيانات؛
- ✓ ما هي المؤشرات التي يجب إعدادها وعرضها من أجل التوصل إلى فهم أفضل للمسألة التي نحن بصددها؛
- ✓ تبيان الفجوات في البيانات

من المعروف أن هناك العديد من الدروس الناجحة في استخدام قاعدة بيانات DevInfo لنشر البيانات وإعلام متخذي القرار بالأمر وحثهم على الاستعانة بقاعدة البيانات هذه في تحليلهم لقضايا السياسات التنموية واستخدامهم لهذه القاعدة في قياس تقدمهم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحديدهم للتدخلات اللازمة وفقاً لأولويات تم تحديدها. لذا سيطلب من إحدى البلدان إعداد ممارسة جيدة عن استخدام قاعدة البيانات المذكورة.

كما ويمكن اختيار أحدى الممارسات الناجحة في مجال التوعية بأهمية الإحصاءات كالقيام بوضع استراتيجية أو خطة متكاملة في مجال التوعية أسهمت في إيجاد الحلول الناجحة لتنفيذ استراتيجية تنموية أو أسهمت في تطوير نظام متكامل لجمع البيانات الإحصائية شارك فيها عدد من الشركاء.

باء- النتائج التي تحققت Outcomes

في هذا المجال يجري وصف النجاح الذي أحرز مع ذكر التغييرات والآثار التي حصلت أو تقييمها مع تبيان طريقة القياس وأسلوب التقييم الذي اتبع، وقد تكون النتيجة عبارة عن بناء قاعدة معلومات عن الفقر أسهمت في صياغة استراتيجية لمكافحة الفقر أو تطوير نظام لرصد وتقييم إدماج النوع الاجتماعي في عملية التنمية أسهم في تحسين وجود المرأة في العديد من المناصب القيادية، أو تنفيذ مسح إحصائي أسهم في إنتاج بيانات ساعدت في تحديد الأسر المعيشية الأقل حظاً، وما إلى ذلك من القضايا التنموية. أو بناء قاعدة بيانات تشتمل على مؤشرات عن الطاقة على الصعيد الوطني أسهمت في إنتاج ونقل وتسهيل تصدير واستهلاك الطاقة، وكذلك في وضع السياسات ذات العلاقة بالطاقة والبيئة والتنمية المستدامة. وقد يكون التغيير في التصور أو في الرأي نتيجة للاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية، كدليل استخدم في عملية التغيير، وينبغي في هذا المجال ذكر الأهداف ومؤشرات الانجاز التي استخدمت مع الإشارة إلى سنة الأساس كلما أمكن ذلك.

جيم- تفاصيل التجربة أو الممارسة

في هذه المرحلة يذكر الهدف من التجربة، والمنطقة التي شملتها، وكيفية التنفيذ والجهة المنفذة والشركاء وأسماء الأشخاص المنفذين للتجربة الناجحة، مع ذكر الأسماء والعناوين الكاملة والإطار الزمني، وتاريخ البدء وتاريخ الانجاز ومؤشرات الأداء والميزانية التي استخدمت والآلية التي اتبعت، مع ذكر نظام الرصد والتقييم الذي اتبع.

دال- عوامل النجاح

في هذه المرحلة يتطلب القيام بتحليل يحدد العوامل التي أسهمت في اختيار الحلول التي أدت إلى النجاح. وقد تتمثل هذه العوامل في الجهات الحكومية أو غير الحكومية التي تعاونت في تامين البيانات الإحصائية أو أسهمت في طرح الحلول المناسبة.

هاء- التحديات والحلول

هنا يجب توضيح التحديات الأساسية التي جرت مواجهتها في إعداد الممارسة وكيف تم التغلب عليها. وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى نوعية البيانات التي استخدمت في هذه التجربة الناجحة التي نحن بصدد دراستها مع الإشارة إلى الطريقة التي استخدمت للوصول إلى البيانات وتقيمها.

واو- التوصيات التي يمكن توجيهها للآخرين

هنا تذكر متطلبات الحد الأدنى والتوصيات الرئيسية أو الملاحظات التي من المفيد توجيهها للآخرين، الذين يودون تكرار هذه الممارسة والتعلم منها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الممارسات الجيدة ترتبط عادة بمكان ووضع معينين، وإن أي تجربة ناجحة في بلد ما قد لا تكون مثالاً في بلد آخر أو في منطقة أخرى من نفس البلد.

زاي- الخطط المستقبلية والاستدامة

يتم في هذه الخطوة تبيان الخطوط العريضة لخطط استدامة هذه الممارسة في المستقبل، مع ذكر الموارد المالية والبشرية عندما يتطلب الأمر. ومن الضروري ذكر آليات استدامة توافر البيانات الإحصائية وكيفية تطوير نوعيتها.

حاء- التغذية الراجعة من المستفيدين

التغذية الراجعة هي من القضايا المهمة التي يجب توثيقها والإشارة إليها سواء كانت من متخذي القرار أو من الفنيين الذين قاموا بالعمل أو من الباحثين والخبراء الذين لم تكن لهم صلة بالتجربة الناجحة.

طاء- المستندات والوثائق الداعمة

توضع المستندات والوثائق الداعمة للممارسات الجيدة ملاحق في نهاية التقرير المتعلق بالموضوع قيد الدراسة. ويمكن إضافة أية معلومات أخرى قد يراها معدي الممارسة ضرورية خصوصاً فيما يتعلق بالمراجع التي استخدمت في إعداد التجربة. كما ويمكن ذكر مسميات اللجان التي شكلت وأسماء الأشخاص الذين أسهموا في إنجاح هذا العمل.

ياء- الإجراءات المطلوب تنفيذها من اللجنة الإحصائية

إن اللجنة الإحصائية مدعوة إلى:

(أ) إبداء الرأي في الدراسة ووضع اقتراحات للتحسين والتعديل؛

(ب) التماس التصديق على الإطار المفاهيمي، بما في ذلك توفير المراجعات الدورية له؛

(ج) النظر في القيام بورشة عمل أو سلسلة من ورش العمل لمتابعة توثيق الممارسات الجيدة والدورات التدريبية لرفع كفاءة مستخدمي ومنتجي البيانات في الاستخدام الفعال للإحصاءات لوضع السياسات.

عاشراً- الخلاصة

إن تعريف الممارسات الجيدة وتوثيقها في مجال الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية في صياغة السياسات والدعوة إليها هو وسيلة مهمة وفاعلة، يمكن للأجهزة الإحصائية في منطقة الإسكوا الاستفادة منها والبناء على النجاحات التي تحققت في تجارب سابقة. ويسعى البحث للتوصل إلى تحديد عدد من الممارسات الناجحة التي استخدمت البيانات الإحصائية في المنطقة العربية بشكل جيد وأدت إلى نجاحات، يمكن التعلم منها والبناء عليها لمواجهة تحديات جديدة كما أشير إليه في سياق البحث. وسيسهم هذا الإطار المفاهيمي في ما يلي:

(أ) تشجيع التفكير التحليلي، والتعلم الذاتي؛

(ب) تشجيع التعلم المتبادل؛

(ج) حفز البحث الجاد عن حلول للتحديات القائمة؛

(د) تلبية الاحتياجات من البيانات والمعلومات الإحصائية، بغية دعم تحقيق أهداف التنمية الوطنية بالمشاركة الفعالة في تبادل قصص النجاح والتجارب؛

(هـ) أن يساهم الأفراد والمؤسسات في إنشاء قاعدة بيانات المعرفة المتعلقة بتعزيز الاستخدام الفعال للبيانات الإحصائية.

المراجع

Adam D Koon, Devaki Nambiar, Krishna D Rao. (2012) Embedding of research into decision-making processes. Background paper commissioned by the Alliance for Health Policy and Systems Research to develop the WHO Health Systems Research Strategy.

Alice Born, Kaveri Mechands, Statistics Canada (2011) Paper presented at the UNSD Expert Group meeting on International economic and social classifications. New York. ESA/STAT/AC. 234/13.

Andrew Garratt MCIPR, Adrian Penrose MCPIR. The Market Research Society and the Royal Statistical Society. Best practice guide for using statistics in communications. (2010).

Australia Bureau of Statistics (2010) A guide for using statistics for evidence based policy Commonwealth of Australia 2010 website www.abs.gov.au/understanding statistics.

Australian Evaluation Society INC. (2006). Evaluation policy with modified "policy cycle"- the NSW Healthy School Canteen Strategy.

Aziz Othman. (2005).The Role of Statistics in Factual-Based Policy-Making. Paper presented at the national statistical conference. Malaysia.

Carla Abouzaher, (2011), Use of statistical data for policy analysis and advocacy: Some lesson learnt and suggestions for action.

Denise Brown, (2009) Statistics New Zealand. Good practice for Indicator Development and Reporting. A contributed paper. Third World Forum on "Statistics and Knowledge and policy" Korea 2009.

Gary Banks Ao (2009) challenges of Evidence-Based Policy Making. Australian Govrenment. www.ag.gov.au/cca.

Glen M. Farrell. Commonwealth of Learning. Vancouver (2009) A Handbook on Result-Based monitoring and evaluation at the Commonwealth of Learning.

General Secretariat for Development Planning (GSDP) (2011). Qatar National Development Strategy 2011-2016. Towards. Qatar National Vision 2030. Doha Qatar.

Jody Zall Kuzak, Ray C. Rist. The World Bank (2004). Ten steps to a Result – Based Monitoring and Evalution system.

Nutley, S., Davies, H. and Walter I. (2002), Evidence Based Policy and Practice: Cross Sector Lessons from the Paper presented at a Seminar on 'Evidence-Based Policy and Practice', organised by the Royal Society.

OECD, Policy Brief. (2002) Improving Policy Coherence and Integration. www.oecd.org/ sustainabledevelopment/.

Paris21: (2010) Advocating for the National Strategy for the Development of Statistics. Country-level Toolkit. www.Paris21.org.

Paris21: (2008) Roger Edmuds and tim marchant. Official Statistics and monitoring and Evalution Systems in Developing countries: Friends or Foes? www.Paris21.org.

Segone, M (ed) (2004) Bridging the gap: The role of monitoring and evaluation in evidence-based policy making UNICEF.

Sophie Sutcliffe, Julius Court. Overseas Development Institute (2005) Evidence –Based Policymaking: What is it? How does it work? What relevance for developing countries?

Steven Dukeskeshire &Jennifer Thurow.(2002) Understanding the Link Between Research and Policy. Rural Communities impact policy Project. Novascotia, Canada.

Subhrendu Pattanayak and others. (2006) Deforestation, malaria and poverty: a call for transdisciplinary research to support the design of cross-sectoral policies. http://ejournal.nbili.org.

United Nations, DESA. (2011) Final Report. Meeting of the Expert Group on International Economic and social Classifications. New York. ESA/STAT/AC. 234/4.

United Nations, Statistical Commission (2012) Forty-third session 28 February - 2 March 2012.

Development indicators for monitoring the Millennum Development Goals. New York. E/cn.3/2012/29.

United Nations Economic Commission for Europe (2009) Making Data Meaningful http://live.unece.org/stats/documents/writing/.

United Nations Development Programme UNDP (2002) Handbook on Monitoring and Evaluation for Results. Evaluation office NewYork.

United Nations Development Programme UNDP (2010) Unlocking progress: MDG acceleration on the road to 2015 New York. Unlocking progress: MDG acceleration on the road to 2015 UNDP 2010.

United Nations Development Programme UNDP (October 2011). MDG Acceralation Framework: technical Note. www.undp.org/poverty.

World Health Organization Evidence-Informed Policy Network http://www.who.int/rpc/evipnet/en/index.html accessed 5 October 2011.

المرفق الأول

قائمة المؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية

.يجب أن تكون جميع المؤشرات مصنّفة حسب الجنس، حضر/ريف إذا أمكن

الأهداف الإنمائية للألفية	
الهدف والغاية	**المؤشرات لمتابعة التقدم المحرز**
الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الغاية 1-أ: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف في الفترة من 1990 إلى 2015	1.1. نسبة الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (PPP) في اليوم[أ] 1.2. نسبة فجوة الفقر 1.3. حصة أفقر خمس من الاستهلاك القومي
الغاية ا-ب: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب	1.4. معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل 1.5. نسبة العمالة إلى السكان 1.6. نسبة الذين يعملون ويقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في اليوم 1.7. نسبة الذين يعملون لحسابهم الخاص والعائلة العاملة المساهمة في العمالة الكاملة
الغاية ا-ج: تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 إلى 2015	1.8. معدل انتشار حالات الأطفال ناقصي الوزن دون الخامسة من العمر 1.9. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الغاية 2: ضمان تمكن الأطفال في كل مكان، البنين منهم والبنات على حد سواء، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015	2.1. صافي نسبة القيد في العليم الابتدائي 2.2. نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الأخير في المرحلة 2.3. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 24 سنة
الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الغاية 3: إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وإزالته في كل مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015	3.1. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي 3.2. حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي 3.3. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية
الهدف 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال	
الغاية 4: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين في الفترة ما بين 1990 و2015	4.1. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر 4.2. معدل وفيات الرضع 4.3. نسبة الأطفال الذين بلغوا سنة واحدة من العمر، الملقحين ضد الحصبة

الهدف 5: تحسين صحة الأمهات	
الغاية 5-أ: تخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و2015	5.1. نسبة وفيات الأمهات 5.2. نسبة الولادات التي تتم بإشراف موظفي صحة من ذوي الاختصاص
الغاية 5-ب: تحقيق حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015	5.3. معدل انتشار وسائل منع الحمل 5.4. معدل الولادات لدى الشباب 5.5. تغطية العناية الطبية قبل الولادة (على الأقل زيارة واحدة وأربع زيارات) 5.6. عدم تلبية الحاجة إلى تنظيم الأسرة
الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرهما من الأمراض	
الغاية 6-أ: وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 والقضاء عليه	6.1. معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى السكان في الفئة العمرية من 15 إلى 24 عاماً 6.2. استخدام الرافل في آخر وصال جنسي شديد التعرّض للخطر 6.3. النسبة المئوية للسكان من الفئة العمرية 15-24 عاماً، الذين تتوفر لديهم معرفة صحيحة شاملة لفيروس الايدز 6.4. نسبة مواظبة اليتامى بسبب الايدز على المدارس إلى مواظبة غير الميتمين من الفئة العمرية 10-14 عاماً
الغاية 6-ب: تحقيق في عام 2010 الوصول الشامل للعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للأشخاص المحتاجين	6.5. نسبة السكان الذين يعانون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المتقدم والذين يحصلون على العقاقير ضد الفيروس
الغاية 6-ج: وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية الأخرى بحلول عام 2015 وبدء القضاء عليه	6.6. معدلات وقوع والوفيات المتصلة بالملاريا 6.7. نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين ينامون تحت شبكات معالجة للأسرة 6.8. نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين لديهم حرارة ويعالجون بعقاقير ملائمة ضد الملاريا 6.9. معدلات وقوع والانتشار والوفيات المرتبطة بالسل 6.10. نسبة حالات السل التي اكتشفت والتي تم علاجها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة
الهدف 7: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة	
الغاية 7-أ: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية	7.1. نسبة مساحة الأراضي المكسوة بالغابات 7.2. انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، المجموع ونصيب الفرد ولكل دولار (PPP) من الناتج المحلي الإجمالي، 7.3. استهلاك المواد المستنفذة للأوزون 7.4. نسبة مخزون السمك ضمن الحدود البيولوجية الآمنة 7.5. نسبة مجموع كمية المياه المستخدمة
الغاية 7-ب: الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول 2010	7.6. نسبة المساحات البرية والبحرية المحمية 7.7. نسبة الكائنات المهددة بالانقراض

الغاية 7-ج: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015	7.8. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باطراد على مصدر محسن للماء، في الحضر والريف 7.9. النسبة المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية السليمة
الغاية 7-د: أن يكون قد تحقق، بحلول عام 2020، تحسن ملموس في حياة 100 مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة	7.10. نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة(ب)
الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
	يجري رصد بعض المؤشرات المبينة أدناه بصورة مستقلة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، وأفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية
الغاية 8-أ: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز تشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي	المساعدة الإنمائية الرسمية 8.1. صافي ومجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدم منها إلى أقل البلدان نموا، كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي لمانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي
الغاية 8-ب: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً تشمل قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص؛ وبرنامجاً معززاً لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقدم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء إلى البلدان التي أعلنت التزامها الحد من الفقر	8.2. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الكلية المخصصة حسب القطاع والمقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحي) 8.3. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المربوطة المقدمة من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 8.4. المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة في البلدان النامية غير الساحلية كنسبة مئوية من دخولها القومية الإجمالية 8.5. المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة في الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة مئوية من دخولها القومية الإجمالية

	<u>الوصول إلى الأسواق</u>
الغاية 8-ج: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)	8.6. نسبة مجموع واردات البلدان المتقدمة النمو (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من بلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية
	8.7. متوسط التعريفات الجمركية والحصص التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات الواردة من البلدان النامية
الغاية 8-د: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكناً في المدى الطويل	8.8. تقديرات الدعم الزراعي المقدم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي
	8.9. نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية
	<u>القدرة على تحمل الديون</u>
	8.10. مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرار في إطار المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والعدد (التراكمي) للبلدان التي وصلت إلى نقطة الاستيفاء في إطار المبادرة
	8.11. مقدار تخفيف عبء الديون الملتزم به في إطار المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون
	8.12. تكاليف خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات البضائع والخدمات
الغاية 8-هـ: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية	8.13. نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة بصورة مستدامة
الغاية 8-و: التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	8.14. عدد خطوط الهاتف الثابت لكل 100 نسمة
	8.15. عدد خطوط الهاتف الجوال لكل 100 نسمة
	8.16. عدد مستخدمي الانترنت بالنسبة إلى 100 من السكان

(أ) لرصد اتجاهات فقر البلدان، ينبغي استخدام المؤشرات استنادا إلى خطوط الفقر الوطنية، حيثما توفرت.

(ب) تقاس النسبة الفعلية للمقيمين في أحياء فقيرة باستخدام مؤشر غير مباشر، هو سكان الحضر المقيمون في أسر معيشية تتحقق فيها واحدة من الخصائص الأربع التالية على الأقل: (1) عدم إمكانية الوصول إلى مورد مياه أفضل؛ (2) عدم إمكانية الاستفادة من مرافق أرقى للصرف الصحي؛ (3) الاكتظاظ (3 أشخاص أو أكثر في كل غرفة)؛ (4) أماكن سكن مشيدة بمواد غير متينة.

المرفق الثاني

تصنيف الأنشطة الإحصائية

1. **المجال الأول**: الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية

1.1 السكان والهجرة
1.2 العمالة
1.3 التعليم
1.4 الصحة
1.5 الدخل والاستهلاك
1.6 الحماية الاجتماعية
1.7 المستوطنات البشرية والإسكان
1.8 العدل والجريمة
1.9 الثقافة
1.10 الأنشطة السياسية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية
1.11 استخدام الوقت

2. **المجال الثاني**: الإحصاءات الاقتصادية

2.1 إحصاءات الاقتصاد الكلي، والمؤشرات قصيرة المدى والتعديلات الموسمية
2.2 الحسابات الوطنية والحسابات الاقتصادية، الاقتصاد غير الملحوظ
2.3 إحصاءات الأعمال
2.4 قطاع الإحصاءات

2.4.1 الزراعة والغابات ومصايد الأسماك
2.4.2 الطاقة
2.4.3 التعدين والتصنيع والتشييد
2.4.4 النقل
2.4.5 السياحة
2.4.6 المصرفية، والتأمين، والإحصاءات المالية
2.4.7 خدمات أخرى

2.5 مالية الحكومة والإحصاءات المتعلقة بالقطاعين المالي والعام
2.6 التجارة الدولية وميزان المدفوعات
2.7 الأسعار
2.8 تكلفة العمالة؛ والإنتاجية؛ والتنافسية
2.9 العلوم والتكنولوجيا

3 المجال الثالث: البيئة والإحصاءات المتعددة المجالات

3.1 البيئة

3.2 إحصاءات المناطق الإقليمية الصغيرة
3.3 الإحصاءات المتعددة المجالات ومؤشراتها

3.3.1 ظروف المعيشة، والفقر

3.3.2 النوع الاجتماعي والفئات السكانية الخاصة
3.3.3 مجتمع المعلومات
3.3.4 العولمة
3.3.5 المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية
3.3.6 التنمية المستدامة

3.4 الكتب السنوية أو الحوليات وما شابه ذلك

4. المجال الرابع: البنود الإحصائية العامة ومنهجية جمع البيانات؛ معالجتها؛ ونشرها؛ وتحليلها

4.1 البيانات الوصفية
4.2 التصانيف
4.3 مصادر البيانات

4.3.1 تعدادات السكان والمساكن؛ سجلات السكان والمساكن والمباني
4.3.2 التعدادات الزراعية، والسجلات والمسوح التي تتبع
4.3.3 مسوح الأسر المعيشية
4.3.4 سجلات الأعمال التجارية والمسوح التي تتبع
4.3.5 مصادر أخرى إدارية غير المسوح
4.3.6 تحرير البيانات والربط بين البيانات

4.4 تخزين البيانات، وبناء قواعد البيانات وهيكلة المواقع الالكترونية وكل ما يتم استخدامه من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
4.5 النشر والتسويق والترويج لمحو الأمية الإحصائية
4.6 السرية الإحصائية والحماية من الإفصاح عن البيانات
4.7 تحليل البيانات

5. المجال الخامس: القضايا الاستراتيجية والإدارية للإحصاءات الرسمية على المستويين الوطني والدولي

5.1 المبادئ والأطر المؤسسية؛ دور الإحصاءات الرسمية؛ قانون الإحصاء وغيرها من الأدوات القانونية
5.2 البرامج الإحصائية ووضع الأولويات، والعلاقات مع المستخدمين والمستجيبين

5.2.1 البرامج الإحصائية في إطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء
5.2.2 جميع البرامج الإحصائية الأخرى، وتحديد الأولويات، والعلاقات مع المستخدمين والمستجيبين

5.3 أطر الجودة والتقييم
5.4 الموارد البشرية والتدريب
5.5 الموارد التكنولوجية (بما في ذلك معايير لتبادل البيانات الإلكترونية ومشاركة البيانات)
5.6 تنسيق العمل الإحصائي الدولي

المرفق الثالث

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة

إذ تضع نصب العين، أن البيانات الإحصائية الرسمية قاعدة أساسية للتنمية في الميادين الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية والبيئية ومن أجل المعرفة المتبادلة بين الدول والشعوب في العالم،

وإذ تضع نصب العين أيضاً، الثقة الأساسية للجمهور في المعلومات الإحصائية الرسمية تعتمد إلى حد كبير على احترام القيم والمبادئ الجوهرية، التي هي أساس أي مجتمع يسعى إلى فهم نفسه واحترام حقوق أبنائه،

وإذ تضع نصب العين كذلك، أن جودة الإحصاءات الرسمية وبالتالي جودة المعلومات المتوافرة للحكومة فإن الاقتصاد والجمهور يعتمدان عموماً على تعاون المواطنين، والمؤسسات، والمجيبين الآخرين في تقديم البيانات المناسبة والقابلة للتصديق اللازمة لعمليات إعداد البيانات الإحصائية الضرورية وعلى التعاون بين مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها بهدف تلبية حاجات المستخدمين،

وإذ تستذكر جهود المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية النشيطة في ميدان الإحصاء لتثبيت معايير ومفاهيم لإجراء المقارنة بين الدول،

وإذ تستذكر كذلك إعلان المبادئ الأخلاقية للمعهد الإحصائي الدولي،

وإذ عبرت عن الاعتقاد بأن القرار (47) C الذي تبنته الهيئة الاقتصادية لأوربا في 15 نيسان/أبريل 1992 ذو أهمية عالمية،

وإذ تأخذ في عين الاعتبار أن مجموعة عمل خبراء الإحصاء، في دورتها الثامنة المنعقدة في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر 1993، والتي كلفتها لجنة الإحصاء التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لبحث المبادئ الأساسية، قد وافقت من حيث المبدأ على صيغة الهيئة الاقتصادية لأوروبا وأكدت أن تلك المبادئ يمكن تطبيقها على كل الدول، تتبنى المبادئ التالية للإحصاءات الرسمية:

1. تمثل الإحصاءات الرسمية عنصرا لا يمكن الاستغناء عنه في نظام المعلومات في المجتمع الديمقراطي يخدم الحكومة والاقتصاد والجمهور بالبيانات عن الحالة الاقتصادية والديمقراطية والاجتماعية والبيئية. ولهذه الغاية تجمع الإحصاءات الرسمية التي تحقق الفائدة العملية وتوضع في المتناول على أساس غير متحيز بالمؤسسات الإحصائية الرسمية لتلبية حق المواطنين في المعلومات العامة.

2. للمحافظة على الثقة في الإحصاءات الرسمية تحتاج المؤسسات الرسمية إلى أن تقرر، وفقا لاعتبارات مهنية صرفة بما فيها المبادئ العلمية والأخلاق المهنية، الطرق والإجراءات لجمع ومعالجة وحفظ وتقديم البيانات الإحصائية.

3. لتسهيل التفسير الصحيح للبيانات تتولى المؤسسات الإحصائية المعلومات وفقاً للمعايير العلمية عن مصادر وطرق وإجراءات الإحصاء.

4. يحق للمؤسسات الإحصائية التعليق على التفسير الخاطئ وإساءة استخدام الإحصاءات.

5. يمكن الحصول على البيانات للأغراض الإحصائية من كل أنواع المصادر، سواء كانت مسوحاً إحصائية أو سجلات إدارية. وتتولى المؤسسات الإحصائية اختيار المصدر فيما يتعلق بالجودة، والتوقيت المناسب، والتكاليف والعبء على المجيبين.

6. البيانات الشخصية التي تجمعها المؤسسات الإحصائية لإعداد الإحصائيات، سواء كانت تشير إلى أشخاص طبيعيين أو قانونيين، تكون سرية تماماً وتستعمل حصرياً للأغراض الإحصائية.

7. تعلن القوانين والتعليمات والإجراءات التي تعمل بموجبها النظم الإحصائية.

8. التنسيق بين المؤسسات الإحصائية داخل الدول جوهري لتحقيق الرسوخ والكفاءة في النظام الإحصائي

9. استخدام المؤسسات الإحصائية في كل دولة المفاهيم والتصنيفات والطرق الدولية يدعم رسوخ وكفاءة النظم الإحصائية على كل المستويات الرسمية.

10. التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في الإحصاء يقود إلى تحسين نظم الإحصاءات الرسمية في الدول كافة.

المصدر: http://unstats.un.org/unsd/methods/statorg/FP-Arabic.pdf.